قراءات إستراتيجية

السنة السابعة العدد السابع عشر- نوفمبر 2014

إعادة اعمار قطاع غزة : الواقع والتحديات

أوراق عمل ونقاش ومداخلات الورشة الاقتصادية التي عقدها مركز التخطيط الفلسطيني في العاشر من نوفمبر 2014

تحرير

د.مازن صلاح العجلة

الدائرة الاقتصادية

منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ.مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير :

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

طباعة وتنسيق :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز.

المُحتَوَيَاتْ

–المقدمة..... د.مازن صلاح العجلة 5

أولا: أوراق العمل

– الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر..... د.مازن صلاح العجلة 9

–خطة بكدار لتنمية وإعادة إعمار قطاع غزة..... م.محمد النجار 16

– مقترح حول إعادة اعمار البيوت المهدمة بمحافظات غزة... م.نبيل أبو معيلق 40

– استراتجيات مواجهة تحديات إعادة الإعمار في قطاع غزة... م.علي أبو شهلا 46

ثانياً: نقاش ومداخلات 65

ثالثاً: توصيات 76

المقدمة

يتجدد الحديث عن إعادة اعمار قطاع غزة غداة كل عدوان إسرائيلي على القطاع، ورغم أن آثار الاعتداءات السابقة لم تعالج بعد بشكل نهائي، إلا أن الآثار التي ترتبت على العدوان الأخير في يوليو 2014، كانت كارثية بكل ما يتضمنه معنى الكلمة من التدمير الواسع والخراب العميق، ليس للمنازل والمؤسسات فقط، بل للبنى التحتية، والنسيج الاجتماعي والهياكل الاقتصادية، وآمال الناس وأحلامهم وسبل معاشهم، بل وأماكن سكناهم وما تحمله من ذكريات الحياة وتفاصيلها اليومية، التي أصبحت جزءا من التاريخ.

رغم بعدها الإنساني الواضح ، فان قضية اعمار غزة تعتبر صعبة و متشابكة، حيث يتقاطع فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي ، والمحلي بالإقليمي والدولي ، هكذا بدت القضية منذ أن وضع العدوان أوزاره، وظهر مدى الدمار الذي لحق بغزة وساكنها ومبانيها وبناها التحتية ومرافقها.

يجب ألا ننظر إلي هذه القضية في بعدها الإنساني فقط، علي أهميته ، فالدمار الذي حل بقطاع غزة جاء في وقت وصل فيه الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلي أسوأ حالاته، فالاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية العام 2000، وهو ينتقل من سئ إلي أسوأ حتى وصل حجم الخسائر وحسب التقديرات الدولية إلي أكثر من 15 مليار دولار بنهاية العام 2005 . سياسيا كذلك تأتي قضية الاعمار في ظل انقسام فلسطين حاد القي بظلاله علي كافة القضايا و العلاقات فلسطينيا

وعربيا. على الصعيد الاجتماعي شهد قطاع غزة أعلى معدلات للفقر و البطالة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

لقد وُظفت قضية الاعمار وبشكل واضح للاستخدام السياسي من قبل جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تضمن البيان الختامي لمؤتمر القاهرة اشتراطات سياسية واضحة لتدفق الدعم والبدء بعملية إعادة الاعمار. كذلك برز بوضوح التجاذب السياسي على الصعيد المحلي، ومحاولة البعض القفز على الشرعية وأولوية الاحتياجات المطلوبة للمتضررين، لمحاولة تحقيق مكاسب حزبية وفئوية على حساب الأولويات وسرعة الانجاز اللازمة لبدء إعادة الاعمار، الأمر الذي أدى الى تأخرها وغموض آلياتها وإجراءاتها.

إن عملية إعادة الاعمار وبسبب أهميتها للاقتصاد الفلسطيني يمكن، بل ويجب، أن تكون دافعا للتعاون وخلق شراكة حقيقية، وليس سببا إضافيا للتنافس والصراع. لذلك يجب أن تأتي عملية إعادة الاعمار في إطار عملية تنموية شاملة للأبعاد الرئيسية للعملية التنموية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بحيث تعيد الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني ولصورة النضال الفلسطيني التي تشوهت كثيرا بسبب الانقسام كذلك يجب أن تكون معولا لبناء مكونات الصمود للمجتمع الفلسطيني بما يمكنه من مواصلة الطريق نحو الدولة الفلسطينية المستقلة ومن ثمَّ التنمية المستدامة.

انطلاقا من دور مركز التخطيط الفلسطيني في مواكبة تطورات القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا للأهمية الخاصة لقضية إعادة اعمار القطاع بعد هذا التدمير الواسع والعميق، فقد سارع المركز لعقد ورشة عمل خاصة لتدارس الأبعاد المختلفة لهذه القضية الحيوية والهامة، وذلك من خلال مجموعة من أوراق العمل التي أعدها نخبة من الخبراء والمختصين، حيث عرضت هذه الأوراق أمام حضور متميز من المهتمين في المؤسسات الفلسطينية المختلفة، وجرى نقاش متنوع أثرى مضامين الأوراق، وانتهت الورشة بمجموعة من التوصيات التي نأمل أن تجد الاهتمام المطلوب للاستفادة من هذا الجهد الذي

يساهم، مع جهود سائر الأطراف المجتمعية الفاعلة في هذا الموضوع، في بلورة رؤية تنموية واقعية تستجيب لحجم الضرر البالغ الذي أحدثه العدوان.

لا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلا أن أتقدم باسم مركز التخطيط الفلسطيني بالشكر الجزيل لمقدمي الأوراق، المهندس علي أبو شهلا والمهندس محمد النجار والمهندس نبيل أبو معيلق، الذين لم يترددوا في المشاركة بخبراتهم وتطلعاتهم لإنجاز أهداف هذه الورشة في تقديم الرأي المتخصص والمشورة المهنية النافعة لأصحاب القرار في محاولة للمساهمة في دعم إعادة الإعمار وضمان نجاحها. والشكر موصول أيضا للإخوة المشاركين في حضور الورشة ومساهماتهم في النقاش والتوصيات الملائمة. واختم هذه المقدمة بالإشادة بالجهد الذي تبذله، والتشجيع الذي تقدمه السيدة مجد مهنا مدير عام المركز لعقد مثل هذه الفعاليات واستمرارها.

د. مازن صلاح العجلة

غزة في 14 ديسمبر 2014

أولاً

أوراق العمل

الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر

د. مازن صلاح العجلة

1. مقدمة:

رغم بعدها الإنساني الواضح ، فان قضية اعمار غزة تعتبر صعبة و متشابكة، حيث يتقاطع فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي ، والمحلي بالإقليمي والدولي ، هكذا بدت القضية منذ أن وضع العدوان أوزاره، وظهر مدي الدمار الذي لحق بغزة وساكنها ومبانيها وبناها التحتية ومرافقها.

يجب ألا ننظر إلي هذه القضية في بعدها الإنساني فقط، علي أهميته ، فالدمار الذي حل بقطاع غزة جاء في وقت وصل فيه الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلي أسوأ حالاته، فالاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية العام 2000، وهو ينتقل من سئ إلي أسوأ حتى وصل حجم الخسائر وحسب التقديرات الدولية إلي أكثر من 15 مليار دولار بنهاية العام 2005 . سياسيا كذلك تأتي قضية الاعمار في ظل انقسام فلسطين حاد القي بظلاله علي كافة القضايا و العلاقات فلسطينيا وعربيا. علي الصعيد الاجتماعي شهد قطاع غزة أعلي معدلات للفقر و البطالة وارتفاع الأسعار وعدم توفر السلع والخدمات الإنسانية وانتشار الأمراض وزيادة معدلات فقر الدم وغير ذلك من آثار.

لقد وُظفت قضية الاعمار وبشكل واضح للاستخدام السياسي من قبل جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تضمن البيان الختامي لمؤتمر القاهرة اشتراطات سياسية واضحة لتدفق الدعم والبدء بعملية إعادة الاعمار. كذلك برزت بوضوح التجاذبات السياسية المحلية.

إن عملية إعادة الاعمار وبسبب أهميتها للاقتصاد الفلسطيني يمكن، بل ويجب، أن تكون دافعا للتعاون وخلق شراكة حقيقية، وليس سببا إضافيا للتنافس والصراع. لذلك يجب أن تأتي عملية إعادة الاعمار في إطار عملية تنموية شاملة للأبعاد الرئيسية للعملية التنموية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بحيث تعيد الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني ولصورة النضال الفلسطيني التي تشوهت كثيرا بسبب الانقسام كذلك يجب أن تكون معولا لبناء مكونات الصمود للمجتمع الفلسطيني بما يمكنه من مواصلة الطريق نحو الدولة الفلسطينية المستقلة ومن ثمَّ التنمية المستدامة.

من هنا فإن هذه الورقة تتعامل مع اعمار غزة كمشروع تنموي يشمل إعادة اعمار ما دمره الحرب في إطار جديد وفلسفة جديدة تتطلع إلي غزة ذات مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل مما هو عليه الآن، من خلال مناقشة خطة حكومة الوفاق التي قدمت لمؤتمر القاهرة وتم اعتمادها كمرجعية لإعادة الاعمار "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار".

إن المطلوب للمرحلة القادمة بعبارة مختصرة هو ترميم سياسي وإنساني وسكني واجتماعي يدفع باتجاه الهدف المطلوب.

2. أهمية الرؤية التنموية لإعادة الاعمار

يحتاج قطاع غزة الى خطة تنمية شاملة وفاعلة بعد سنوات من الحصار والانقسام، وسلسلة من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية. ومن هنا تكمن أهمية التعامل مع إعادة الاعمار برؤية تنموية شاملة، لا تستهدف فقط بناء ما تدميره، بل وضع أسس التنمية الشاملة، ومن مبررات ذلك:

- ان قطاع غزة يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية وبوابتها الى البحر المتوسط، ومن ثم فان تنمية القطاع شرطا ضروريا لقدرة الدولة الفلسطينية على العيش والنماء، وللحل السياسي القائم على أساس الدولتين.
- إن تحقيق أهداف الخطط التنموية التي تستند إليها السلطة في محاولة انجاز عملية التنمية، خطة الإصلاح والتنمية 2008 – 2010، وخطة التنمية الوطنية 2014–2016 بناء الدولة وتجسيد السيادة، من الصعب ان يتم بدون قطاع غزة متعافيا وقويا للمساهمة في عملية التنمية.
- الرؤية التنموية ستساهم بشكل فاعل في معالجة حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والتعامل مع المشاكل المزمنة مثل البطالة والفقر وتردي البنى التحتية وخدماتها.
- تعويض الخسائر التي لحقت بالنشاط الاقتصادي، وخاصة مستوى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت مساهمة الناتج المحلي لقطاع غزة من حوالي 35% من إجمالي الناتج المحلي عام 2005 الى 27% فقط عام 2013، بينما لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي اقل من مستواه عام 2005 (بلغ عام 2005 1374.5، وصل عام 2013 الى 1187.5).
- الرقي بالبنى التحتية التي تدهورت بشدة، لتستجيب الى احتياجات السكان ومعدلات نموهم وفقا للمعايير الإقليمية والدولية.

3. الرؤية المقترحة لإعادة الاعمار

تمثل عملية إعادة الاعمار فرصة لتنفيذ خطة وطنية شاملة، تتجاوز البعد الاقتصادي والإسكاني المحدود، لتشمل كافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية بل والبيئية، بحيث تضع هذه الخطة رفاهية المجتمع الفلسطيني ومصالحه في جوهر الأهداف والسياسات، ويقتضي ذلك:

- توفر رؤية تنموية وطنية تهدف إلى تعزيز إقامة الدولة الفلسطينية، وبدور واضح لجناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة.

- ربط جهود الإغاثة المقدمة من كافة الجهات للفئات المتضررة الفقيرة بخطة التنمية الشاملة وأهدافها.
- التركيز على تحقيق النمو الموجه للفقراء لمواجهة تزايد معدلات الفقر في قطاع غزة.
- تحديث المخطط الإقليمي لقطاع غزة، بحيث يشمل معالجة المناطق العشوائية والتعديات على الأملاك العامة، ومراعاة البعد الجمالي لعملية إعادة الاعمار، والالتزام بالمعايير الصحية والاقتصادية والبيئية الملائمة.
- توجيه عناية أكبر لتنمية الموارد البشرية وإعادة التأهيل، والتركيز على تحسين جودة وإمكانية الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى.
- الإصلاح الإداري والتنظيمين وضمان الشفافية ومنع الفساد واحترام سيادة القانون.
- سياسات مالية ونقدية تخدم عملية إعادة الاعمار وتعزز دور القطاع الخاص، وتوفر برامج إقراض ميسر، وتساعد في خلق فرص عمل دائمة.

4. الإطار السياسي للرؤية التنموية

يجب أن تتوفر متطلبات سياسية محددة، لا يمكن بدونها البدء بعملية الاعمار فضلا عن تنفيذ خطة تنموية شاملة، ولذلك لا بد من:

* تحقيق الوحدة الوطنية بحكومة واحدة وخطة تنموية واحدة، وبرنامج وطني واحد يحقق مصالح الشعب الفلسطيني.
* أن يقوم المجتمع الدولي بدوره ومن خلال الالتزام بالقوانين الدولية لتأمين رفع الحصار، والضغط على إسرائيل من أجل ذلك، وضمان فتح جميع المعابر كليا، وإلغاء كافة القيود على تدفق السلع استيرادا وتصديرا.

* أن يبادر المجتمع الدولي بتحويل تعهداته بالتمويل والدعم إلى التزامات وتغيرات على ارض الواقع. ولا بد من إعادة النظر في الشروط السياسية لدخول الدعم وإعادة الاعمار، وان يتم مراعاة مصالح الفئات المتضررة فورا.

5. الرؤية التنموية في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار:

تميزت الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار (الخطة) بشموليها لكافة القطاعات والمراحل لإعادة الاعمار:

- وزعت الخطة أنشطتها على أربعة قطاعات رئيسية هي:القطاع الاجتماعي،قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي، وقطاع الحوكمة.
- وضعت عدة مبادئ توجيهية للخطة
- قسمت الخطة عملية إعادة الاعمار الى ثلاث كراحل زمنية هي: مرحلة الإغاثة، مرحلة الإنعاش المبكر، ومرحلة إعادة الاعمار.
- أكدت الخطة على انطلاقها من رؤية تنموية لإعادة الاعمار في أكثر من موضع، إذ أشارت الى:

- إن حكومة الوفاق الوطني صممت هذه الخطة لتوفير خارطة طريق تتعامل مع الأزمة الإنسانية الحالية وصولا الى التنمية طويلة الأجل.
- يجب ألا تقتصر جهود إنعاش غزة وإعادة اعمارها على معالجة الأثر الاقتصادي الفوري الناجم عن العدوان، بل أن تواجه كذلك التحديات الهيكلية الموجودة من قبل التي تعيق التنمية في غزة.
- قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية وبوابتها الى البحر المتوسط، وعليه تعتبر التنمية أمرا ضروريا لقدرة الدولة الفلسطينية على العيش والنماء، وللحل القائم على أساس الدولتين

- لا تهدف الخطة الى إطفاء الحرائق، ولكنها في الواقع بداية التنمية المستدامة في غزة ضمن إطار خطة وطنية اكبر للعودة بدولة فلسطين الى مسارها السياسي والإنمائي الصحيح.
- تم وضع هذه الخطة بهدف الانتقال من جهود الإغاثة الى التنمية طويلة الأجل، فهي تجوع بين الاحتياجات الحرجة للإغاثة وإعادة الاعمار لكي تضع الأساس لتنمية طويلة الأجل.

6. آليات الخطة لتحقيق رؤيتها التنموية:

- وزعت الخطة أنشطتها وموازنتها على أربعة قطاعات، كما أسلفنا، حيث حظي قطاع البنية التحتية عل النسبة الأكبر 1911 مليون دولار بنسبة 47.4% من إجمالي الموازنة، يليه القطاع الاقتصادي 1235 مليون دولار وبنسبة 30.6%، ثم القطاع الاجتماعي 701 مليون دولار وبنسبة 17.5%، وقطاع الحوكمة 183 مليون دولار وبنسبة 4.5%.
- أكدت الخطة أن تكلفتها البالغة 4030 مليون دولار، منفصلة تماما عن الالتزامات القائمة المتعلقة بدعم ميزانية الحكومة والتي تبلغ 580 مليون دولار لعام 2014، 3924 مليون دولار للفترة (2015-2017).
- تعرضت الخطة في صندوق منفصل لما أسمته التنمية من اجل المستقبل، وأشارت فيه الى ان الاحتياجات التنموية على المدى البعيد تقدر بحوالي 7 مليار دولار وتشمل الميناء والمطار ومحطة لحلية المياه على نطاق واسع، خط ناقل للمياه من الشمال للجنوب، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، إضافة الى بناء 75 ألف وحدة سكنية وأكثر من 270 مدرسة ومستشفيين. لكنها لم تدرج هذه المبالغ والمشاريع ضمن الخطة.

7. انتقادات

من خلال قراءة تفاصيل الخطة وموازنتها ورغم شمولها لكافة القطاعات، إلا انه من الصعب اعتبارها خطة تنموية كما حاول معدو الخطة ان يؤكدوا على ذلك،

ولكن من الممكن اعتبارها جزء مهم ومطلوب من خطة تنموية، ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول هذه النقطة:

- حجم المبلغ المرصود لا يكفي لتغطية تكاليف عملية تنموية شاملة، وقد أكدت الخطة ذلك بحديثها عن التنمية من اجل المستقبل والأموال اللازمة لذلك.
- عرفت الخطة مرحلة إعادة الاعمار تعريفا لا ينسجم مع مفهوم التنمية، وفقا لما يلي:

- تشمل هذه المرحلة إعادة اعمار ما تم تدميره في جميع القطاعات، وذلك من اجل إعادة اعمار غزة الى حالتها الاعتيادية.
- يرتكز جهد إعادة الاعمار على مبدأ " إعادة البناء بشكل أفضل"
- يتوجب وضع الأهداف بحيث تضمن إيجاد أوضاع ينتج عنها رخاء وازدهار دائمين وإيجاد بيئة ملائمة تنمو فيها مشاريع غزة وصناعاتها ليحيا أهلها بكرامة.

- تبلغ ميزانية مرحلة إعادة الاعمار 2432 مليون دولار أي 60.3% من حجم الموازنة المطلوبة، والباقي مقسم للمرحلتين السابقتين، 10.3% لمرحلة الإغاثة، 29.4 % لمرحلة الإنعاش المبكر.

خطة بكدار لتنمية وإعادة إعمار قطاع غزة

م.محمد النجار*

الفرضيات التي بنيت عليها الخطة

بنيت الخطة على اربع فرضيات اساسية وتعد هذه الفرضيات بمثابة منطلقات منهجية لاعداد الخطة وتنفيذها .

1. ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة اساس لتحسين نوعية حياة السكان ورفاهيتهم ، ولا بد من الربط بين الاغاثة واعادة الاعمار والتنمية.
2. ان قطاع غزة يمتلك العديد من المميزات التنافسية التي تؤهل للنهوض وان يصبح احد مراكز النشاط الاقتصادي.
3. ان تبني الخطة وتوفير احتياجاتها المالية وما تحتاجه من تسهيلات يجعلها قابلة للتنفيذ .
4. ان القطاع الخاص سيشارك في العملية التنموية حيث يعتبر هذا القطاع محوراً اساسياً في أي عملية تنموية وشريكا فيها .

---

* مدير مكتب بكدار بقطاع غزة

التحديات التي قد تواجه عملية التنفيذ

ندرك ان تنفيذ الخطة سيواجه العديد من التحديات ابرزها ما يلي :

1. تواجه عملية تنفيذ الخطط التنموية صعوبات نتيجة اغلاق المعابر ، والحصار الذي يحول دون دخول العديد من المواد الاولية اللازمة لعملية الاعمار والتنمية .
2. التحديات الادارية والقانونية والامنية التي تواجهها عملية استكمال المصالحة والتي قد تعيق انجاز هذه الخطة .

وهذا الانقسام وعدم المصالحة يساعد اسرائيل على ضرب الكيانية الفلسطينية وتدميرها ، من اجل دفع غزة بعيدا عن بقية الاراضي الفلسطينية وتحطيم امكانية اقامة دولة فلسطينية مستقلة . لان اسرائيل تدرك اهمية القول بالنسبة للفسطينيين "**لا دولة في غزة**" **و** " **لا دولة من دون غزة** " .

3. ضعف التنسيق والتخطيط في مجال تمويل المشاريع المقدمة لقطاع غزة سابقا .
4. سرعة الانجاز بسبب الحاحية الاحتياطات واعادة الاعمار

كل خطة للتنمية يتم تقديمها من قبل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار تتضمن التالي :-

- الرؤية
- الرسالة
- أهداف وغايات الخطة
- النطاق الجغرافي والإطار الزمني للخطة

▪ الرؤيــة

إن الرؤية التي قادة إعداد هذه الخطة يمكن إجمالها بما يلي

إعطـاء الأولويـة لإعـادة اعمـار قطـاع غـزة كونـه جـزء لا يتجـزأ مـن الأراضـي الفلسـطينية ومكـون مـن مكونـات دولـة فلسـطين ولا بـد مـن خلـق تنميـة متوازنـة بـين مختلـف منـاطق فلسـطين ولـذلك لا بـد مـن ان يلحـق القطـاع بتبعيـة المنـاطق ليسـتعيد دورة الاقتصادي ورفاهية سكانه والرؤية مبنية على:-

1. أساسـي يراعـي الأولويـة التـي تـؤدي إلـى رفـع المعانـاة وتحسـين أوضـاع سـكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .
2. إيجـاد تحـول نـوعي فـي ملامـح القطـاع عبـر التنميـة متكاملـة لبيئتـه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومواردها البشرية
3. تضـافر جهـود الأشـقاء والأصـدقاء فـي المجتمـع الـدولي لتمويـل محتواهـا وتحقيق أهدافها .

▪ الرسالة

إن السـرعة فـي الانجـاز تخفـف الألـم ، وإعـادة الاعمـار يرافقهـا إعـادة هيكلـة قطـاع غـزة اقتصـادياً وتطـوير الخـدمات المقدمـة لـه وبنـاء قـدرات المؤسسـات الموجـودة فيـه بمـا يضـمن تحقيـق تنميـة اقتصـادية شـاملة انسـجاما مـع قـرار المجتمـع الـدولي بـان فلسطين دولة على حدود عام 1967.

▪ أهداف وغاية الخطة

الهدف الاستراتيجي العام

إعـادة اعمـار قطـاع غـزة وأحـداث تنميـة مسـتدامة وإزالـة التشـوهات الاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة التـي فرضـها واقـع الاحـتلال الإسـرائيلي وواقـع الانقسـام الفلسـطيني والحروب المتتالية على قطاع غزة وسكانه.

الأهداف الفرعية

انسجاما مع الرؤية والهدف العام فان الخطة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:-

1. إعادة الاعمار بما يشمل الدمار المتراكم الذي أحدثته الحروب المتعاقبة وأخرها عدوان إسرائيلي 2014م .
2. تحسين الظروف الحياتية لسكان قطاع غزة من خلال تخفيف حدة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات .
3. إنعاش اقتصاد قطاع غزة وتطويره من خلال خلق بيئة تنافسية اقتصادية واستغلال المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني من خلال تبني سياسات اقتصادية فاعلة تمكن من تأهيل الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة من خلال تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة معدل التشغيل .
4. الانسجام والتناسق بين مفاصل العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية متكاملة ومترابطة تضمن استغلال الموارد الطبيعية وتنمية رأس المال البشري والاستفادة من القدرات الذاتية .

▪ النطاق الجغرافي والإطار الزمني للخطة

ستتركز التدخلات المنوي احداثها ضمن الخطة على كامل اراضي قطاع غزة فيما سيمتد الاطار الزمني للخطة لمدة خمس سنوات ما بين الاعوام 2014م – 2019م وسيتم عمل تحديث وتطوير بشكل دوري للخطة بناء على تقييم عمليات التنفيذ تتم الاستجابة بشكل سريع للتحديات التي ستواجه تطبيقها .

كم مرة تدمر غزة

- ❖ تعرض قطاع غزة من تموز من العام الحالي إلى عدوان إسرائيلي همجي هو الثالث منذ فرض الحصار على القطاع عام 2007 .
- ❖ خلف العدوان دمارا هائلا في البنى التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وادى الى تدمير مباني المؤسسات العامة والمنازل السكنية

والجمعيات والممتلكات الخاصة والمؤسسات والمنشآت الصناعية والاراضي الزراعية، والمؤسسات الصحية والتعليمية من مدارس وجامعات ومحطات تلفزيون ومحطة توليد الكهرباء ، وشركة توزيع الكهرباء ومساجد بشكل غير مسبوق . لدرجة ان القيادة الفلسطينية اعلنت عن قطاع غزة "منطقة منكوبة" ، ويقدر حجم الركام جراء العدوان بحوالي 2 مليون طن .

- ❖ قدرت الأضرار المادية المباشرة والغير مباشرة الناتجة عن هذا العدوان وبالتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في قطاع غزة بحوالي (4.82 مليار دولار) وحيث إن مشاريع التنمية لقطاع غزة تقدر بحوالي (3 مليار دولار) بذلك تصبح احتياجات القطاع للتنمية واعادة الاعمار لجميع القطاعات حوالي (7.84 مليار دولار).
- ❖ ان لهذه الحرب العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على اهالي قطاع غزة الذي بدت كل مؤشرات الحياه فيه معدومة في اليوم الاول الذي اعقب وقف اطلاق النار ، وسوف تعمق من حدة الازمة الاقتصادية والمالية للقطاع ، بالاضافة الى الاثار النفسية والصدمات ، تحديدا على الاطفال الذين خسروا افرادا من عائلاتهم وتقدر اليونسيف بان 226 الف قاصر وطفل بحاجة الى الرعاية النفسية في قطاع غزة .
- ❖ أدى العدوان الى تدمير الخدمات الصحية والتعليمية .
- ❖ تدمير مرافق الحياه الأساسية التي من أهمها استهداف إسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء ومخازن شركة توزيع الكهرباء الأمر الذي أدى إلى توقف إنتاج التيار بشكل كلي ليرتفع بذلك حجم العجز من (50% الى 89%) من حجم التيار المطلوب .
- ❖ أدى العدوان إلى إن تدمير كامل لمحطة تحليه المياه الجوفية في بعض المناطق وكذلك تدمير الخطوط الناقلة وشبكات المياه والصرف الصحي الداخلية وكذلك تدمير بعض محطات معالجة الصرف الصحي .
- ❖ أدى العدوان إلى وجود ركام بكميات هائلة في مختلف مدن القطاع ما ينذر بكارثة بيئية وشيكة .

- ❖ أدى العدوان المستمر على قطاع غزة إلى تعرض مئات المصانع الحيوية لتدمير كلي ، ودمار وتخريب هائل يحتاج الى تكاليف باهظة ووقت وجهد لإزالة الركام وإعادة بناء وتجهيز ما دمر من مصانع وماكينات وأجهزة ومخازن ومواد خام، ما سيساهم في زيادة معدلات البطالة المرتفعة أصلا والى انضمام الآلاف لطوابير العاطلين عن العمل في قطاع غزة .
- ❖ بالإضافة لتأثيرات العدوان المباشرة على قطاع غزة فان مواصلة إسرائيل ضغطها على البنوك العاملة من خلال عدم توفير السيولة النقدية اللازمة ، واستمرار إغلاقها للمعابر يشكل احد أشكال العقوبات الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بحق نحو (1.8 مليون فلسطيني) حيث تسيطر إسرائيل بشكل كامل على المعابر وتتحكم في توقيت فتحها وبكمية وأنواع البضائع الداخلة او الأفراد القلائل المغادرين او الداخلين له مما يتسبب بانعكاسات كارثية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصحي والاقتصادي ومختلف جوانب الحياة .

المتطلبات الاولية لاعادة الاعمار

نعلم ان عملية اعادة اعمار ما دمرته اسرائيل في حروبها السابقة 2008م – 2009م و 2012م لم تنته بعد ، بالاضافة للاحتياجات المالية التي تحتاجها عملية التنمية والتي قدرت بحوالي (3 مليار دولار) **ولهذا فان اعادة اعمار غزة يجب ان يسبقها التزام اسرائيلي بوقف العدوان نهائيا عن القطاع وهذا ما لا يحدث مطلقا لان اسرائيل تضرب جميع القوانين الدولية بعرض الحائط ولم ولن تحترم احد .**

ولكن تتم عملية إعادة الإعمار بيُسر وبإطار زمني معقول لا بد من:

1. رفع الحصار عن قطاع غزة .

- لاستعادة حرية الحركة والتنقل وبالتالي تمكين الأشخاص والبضائع والخدمات من الخروج والدخول من والى القطاع .

2. **شمولية المشاركة في عملية إعادة الاعمار .**

- يشمل جميع المشاركين في عملية اعادة الاعمار والتنمية . وتحت هذا العنوان يتم تكليف الجهات ذات الاختصاص بتنفيذ العملية كاملة .

3. توفير التمويل اللازم .

- توفير التمويل وبسرعة ،خاصة لمرحلة الإغاثة ولكن تتم عملية اعادة الاعمار ضمن الإطار الزمني.

مراحل العمل

- ان الجهد المتعلق باعادة الاعمار يجب ان يزاوج بين ثلاث مراحل ، كل منها يخدم المرحلة التي تليه ، وعليه لا بد من الربط بين الاغاثة، وإعادة الاعمار والتنمية .

والمراحل التي يتم بها العمل هي :

1. الاحتياجات الطارئة ذات الطابع الاغاثي

-قبل البدء بعملية اعادة الاعمار يجب تامين الاحتياجات الفورية الخاصة بالسكان، مثل توفير المأوى ، والغذاء ، وعلاج الجرحى وايصال التيار الكهربائي والمياه وازالة الانقاض وترميم المنازل المدمرة جزئيا واصلاح المدارس والمستشفيات.

2. اعادة اعمار وتاهيل البنية التحتية

هنا لا بد من اعطاء البيوت الاولوية القصوى ، وكذلك المدارس والمرافق الصحية وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه والطرق وغيرها ، وكذلك منشآت القطاع الخاص المدمرة .

3. المشاريع التنموية والتطويرية

في هذه المرحلة سيتم التطرق لكافة احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تطرقت اليها الخطة وفق الاولويات التي راعت الحاجات التنموية المستقبلية ، وهنا يجري الحديث عن مناطق صناعية والميناء البحري والمطار والمعابر وبناء مدارس جديدة ، وشق طرق جديدة والعمل على تطوير راس المال البشري بما يخدم وحدة الأراضي الفلسطينية ورفع مستوى الخدمات لخلق تنمية متوازنة بين القطاعات والمناطق المختلفة في فلسطين .

تقدير الخسائر الاقتصادية على قطاع غزة :

▪تقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة جراء الهجمة الاسرائيلية الشرسة على قطاع غزة منذ بدء العدوان الاخير أي منذ الثامن من تموز 2014 بحوالي(4.82 مليار دولار امريكي) .

▪حيث ان الة الحرب الاسرائيلية اطالت جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع الاسكان / والتعليم / والصحة / والبينية التحتية وغيرها وقدرت هذه الخسائر بقيمة اجمالية 2.367 مليار دولار وهذه تعتبر خسائر مباشرة للاقتصاد الفلسطيني

▪ويحتاج القطاع الى اضرار غير مباشرة وتشمل اجرة بيوت مستاجرة ، تاهيل وعلاج جرحى ، تكلفة الفرصة البديلة لاصحاب المنشآت ، برامج التاهيل النفسي ، تدريب المعاقين لسوق العمل ، رعاية الايتام ، وقضايا اخرى ، قدرت هذه الخسائر الغير مباشرة بقيمة اجمالية حوالي (2 مليار دولار) .

▪ويحتاج القطاع وبشكل عاجل لبرنامج اغاثي طارئ لتوفير الماكل والملبس واسكان المواطنين الذين تم استهداف بيتهم بشكل كامل وتركوا دون مآوى لحين استكمال بناء منازلهم ، ولبرامج ملحة متعلقة بالتاهيل والعلاج النفسي وقدرت موازنة هذا البند ب (450 مليون دولار) .

▪اما عملية التنمية لقطاع غزة فانها تحتاج بشكلها الشمولي ايضا الى (3.02 مليار دولار) **وعليه تصبح التكلفة الكلية للمراحل الثلاثة حوالي (7.84 مليار دولار امريكي)** .

والجداول التالية توضح بالتفصيل هذه الخسائر:

ملخص لتقديرات الاضرار التي لحقت بمختلف محافظات قطاع غزة نتيجة العدوان الاسرائيلي صيف 2014

حسب القطاعات المختلفة

الرقم	اسم القطاع	المبلغ الاجمالي بالمليون دولار
1	قطاع التشييد والبناء (الاسكان)	1469.17
2	قطاعات البنية التحية (مياه وصرف صحي، احتياجات البلديات من طرق وغيره وازالة مخلفات الحرب)	180
3	قطاع الطاقة	54
4	قطاع التعليم	55
5	القطاع الصحي	90
6	القطاع الاقتصادي بما يشمل منشآت وممتلكات القطاع الخاص	200
7	القطاع الزراعي	250
8	القطاع الثقافي والرياضي	20
9	القطاع الاجتماعي	30
10	قطاع السياحة والآثار	20
11	برنامج الاغاثة الطارئة وعلاج الجرحى وتاهيلهم والقطاعات الاخرى	450
12	تقديرات للخسائر غير المباشرة	2000
	المجموع الكلي	4818.17

تفاصيل لتقديرات التي لحقت بمختلف محافظات قطاع غزة نتيجة العدوان الاسرائيلي صيف 2014

الرقم	اسم القطاع	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة بالدولار(مليون)	المبلغ الاجمالي دولار(مليون)
1	**قطاع التشييد والبناء (الإسكان)**				
1.1	**قطاع الإسكان الخاص بمنازل المواطنين:**				
1.1.1	هدم كلى للمنازل	وحدة سكنية	9232	0.075	692.4
1.1.2	هدم جزئى للمنازل بالغ	وحدة سكنية	9460	0.03	283.8
1.1.3	هدم جزئى للمنازل متوسط إلى بسيط	وحدة سكنية	40760	0.01	407.6
	المبلغ الإجمالى لخسائر مساكن المواطنين				**1383.80**
1.2	**منشآت عامة حكومية وأمنية: منها** مبنى الإدارة المالية، مبنى القضاء العسكرى وغيرها، العديد من مراكز الشرطة ومبانى الدفاع المدني وسيارات الدفاع المدنى فى مختلف المحافظات				**45.0**
1.3	**دور العبادة، المقابر، ولجان الزكاة :**				
1.3.1	هدم كلى للمساجد	عدد	71	0.5	35.5
1.3.2	هدم جزئى للمساجد	عدد	205	0.02	4.1
1.3.3	هدم جزئى للكنائس	عدد	2	0.3	0.6
1.3.4	هدم أسوار مقابر	عدد	10	0.002	0.02
1.3.5	مقرات زكاه	عدد	3	0.05	0.2
	المبلغ الإجمالى لخسائر دور العبادة				**40.4**
	المبلغ الإجمالى لخسائر قطاع التشييد والبناء				**1469.170**

2	**قطاعات البنى التحية**					
2.1	**مياه وصرف صحي، إتصالات ومواصلات :** (آبار مياه ، شبكات مياه وصرف صحى خطوط ناقلة للمياه والصرف الصحى محطات تحلية مياه ومحطات معالجة للصرف الصحى، بما فيها من أضرار لحقت بقطاع الإتصالات والمواصلات)					**60**
2.2	إحتياجات البلديات والمحافظات من طرق وغيره					**110**
2.3	نفايات صلبة، إزالة ركام ومخلفات الحرب					**10**
	المبلغ الإجمالى لخسائر قطاعات البنى التحتية					**180**
3	**قطاع الطاقة**					
3.1	**محطة غزة لتوليد الكهرباء:**					
3.1.1	تدمير كلى لمولد كهربائى كبير بقدرة MW60	عدد	1	3	3	
3.1.2	تدميركلى لإحدى الغلايات الأربعة وملحقاتها	عدد	1	2	2	
3.1.3	تدمير كامل لمنظومة الوقود السائل بالمحطة مع جميع ملحقاتها (عدد 2 خزانات سعة كل خزان 10 مليون لتروكذلك خزان الوقود اليومى بسعة 1 مليون لتر وجميع مضخات ضخ الوقود ومنظومة تنقية الوقود وتصفية وتسخين الوقودوالعدادات والمواسير وكذلك شبكة التحكم والكهرباء الخاصة بمنظومة الوقود)	عدد	1	8	9	
3.1.4	تدمير جزئى بالغ لمبنى الإدارة بالمحطة	عدد	1	1	1	
	المبلغ الإجمالى لمحطة غزة لتوليد الكهرباء					**15**
3.2	**شركة غزة لتوزيع الكهرباء:**					
3.2.1	تدمير كامل لجميع المواد الموجودة فى المخازن(محولات، كوابل، أعمدة وغيرها)					**15**
3.2.2	تدمير شبكات ضغط عالى ومنخفض بجميع ملحقاتها					**24**
	المبلغ الإجمالى لشركة غزة لتوزيع الكهرباء					**39**
	المبلغ الإجمالى لخسائر قطاع الطاقة					**54**

4	القطاع الصحي			
4.1	**المؤسسات الصحية الحكومية :** (حوالى 20 مستشفى ومركز صحي بمختلف انواع الضرر من ضرر جزئى بالغ الى ضرر جزئى بسيط. و حوالي 3 مراكز صحية دمرت بالكامل و 11 مركز صحى دمر جزئيا منه ضرر جزئى بالغ ومنه ضرر جزئى بسيط ،وكذلك تدمير كامل وجزئى لسيارات الأسعاف وكذلك معدات طبية وقطع غيار لقسم الصيانة)	عدد	24	50
4.2	**المؤسسات الصحية غير الحكومية :** (منها مركز الوفاء للمعاقين والذي تقدر خسائرة لوحده بحوالى 20 مليون دولار لانه بحاجة إعادة بناء، وإعادة شراء معدات طبية ،كما تعرضت العديد من المراكز الصحية لتدمير بالغ منها مستشفى بلسم فى الشمال والجزائرى فى شرق خان يونس، ومستشفى القدس بغزة	عدد	10	40
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع الصحي			**90**
5	**قطاع التعليم**			
5.1	مدارس (فصول مدرسية ، مبانى إدارية وبنية تحتية لما يزيد عن 230 مدرسة مع مختلف نوع الضرر من ضرر جزئى بالغ الى ضرر جزئى بسيط)			45
5.2	جامعات وكليات (مبانى إدارية ومرافق تعليمية وبنية تحتية)			10
	المبلغ الإجمالى لخسائر قطاع التعليم			**55**
6	**القطاع الإقتصادي**			
6.1	محال تجارية، وممتلكات خاصة بالمواطنين			**50**
	منشآت وورش صناعية، تدمير كامل لمصانع باطون وبلوك، والإسفنج ، ومصنع لإنتاج الألبان وغيرها من المصانع			**150**
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع الإقتصادي			**200**

7	القطاع الزراعي :	
7.1	تدمير كامل لمزارع أبقار ودواجن أراضي زراعية ودفيئات وغيرها فى جميع المحافظات	210
7.2	تدمير بالغ لميناء الصيادين و تدمير كامل وجزئى لمركبات الصيد والمنشأت عند الصيادين	40
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع الزراعي	250
8	القطاع السياحي	
8.1	أضـــرار ماديـــة جســـيمة لحقـــت بالمنشـــآت الســـياحية، كالفنادق، الإستراحات وغيرها	20
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع السياحي	20
9	القطاع الثقافي والرياضي	
9.1	نـــوادي ثقافيـــة، مقـــرات إداريـــة وملاعـــب رياضـــية، معـــدات وأجهزة رياضية وغيره	20
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع الثقافي والرياضي	20
10	القطاع الإجتماعي	
10.1	مؤسسات وجمعيات خيرية	30
	المبلغ الإجمالى لخسائر القطاع الإجتماعي	30
11	قطـاع الاغاثـة الطارئـة وعـلاج الجرحـى وتـاهيلهم والقطاعـات الأخرى	450
12	خسـائر غيـر مباشـرة وتشـمل : أجـرة بيـوت مسـتأجرة، تأهيـل وعـلاج جرحـى، تكلفـة الفرصـة البديلـة لأصـحاب المنشـآت، بـرامج التأهيـل النفسـى، تـدريب المعـاقين لسـوق العمـل، رعايـة الأيتام، وقضايا أخرى.	2000
	المجموع الكلي لجميع القطاعات بالدولار الأمريكي	4818.17

بعد إعادة الإعمار تأتي المشاريع التنموية

تطرقت الخطة للقطاعات الحيوية التالية:

1- قطاع الإسكان:

•إعادة إعمار البيوت المهدمة ومواجهة العجز المتراكم في المساكن كما تم ذكره سابقا فإن حوالي 59,500 وحدة سكنية تم تدميرها أثناء الحرب الأخيرة على غزة منها أكثر من 9,222 وحدة سكنية تم تدميرها بشكل تام بما فيها الأبراج السكنية التي دمرت بالكامل مثل برج الظافر 4 والبرج الإيطالي وغيرها وهدم جزئيا ما يزيد عن 9,460 وحدة وأصبحت غير قابلة للسكن في وضعها الحالي بالإضافة للأضرار جزئية تتراوح بين متوسطة وبسيطة حوالي 40,760 وحدة أخرى.

•يعاني الإسكان في قطاع غزة من أزمة حقيقية نتيجة للحصار ومنع إدخال البناء من قبل الإحتلال إذ يقدر حجم العجز في الشقق السكنية بنحو 80,000 وحدة سكنية مع نهاية عام 2012 ومن المتوقع أن تزداد الحاجة لوحدات سكنية لتصل إلى 170,000 وحدة سكنية مع حلول عام 2020.

التحديات والمعيقات التي يعاني منها قطاع الإسكان في قطاع غزة:

إن هناك العديد من المشاكل والمعيقات التي يواجهها قطاع الإسكان في قطاع غزة **ومن أهمها** :-

1-توفير التمويل اللازم لعملية الإعمار.

2-الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار المفروض على القطاع ومنع إدخال المواد اللازمة لعملية الإعمار مما أدى إلى ارتفاع كبير في كلفة البناء.

3-ارتفاع أسعار الأراضي إلى مستويات كبيرة نظرا لمحدوديتها حيث يعيش حوالي 1,8 مليون فلسطيني في بقعة لا تتجاوز مساحتها 364 كم مربع.

الأهداف :-

إعادة إعمار وزيادة عدد الوحدات السكنية للمواطنين عبر بناء وحدات جديدة وصيانة وحدات قائمة.

2-قطاع الطاقة:

*يعني سكان القطاع من نقص كبير في امدادات الكهرباء ويجبر هذا الوضع أهالي القطاع على التعايش مع واقع انقطاع التيار الكهربائي الذي يصل إلى 18 ساعة يوميا وينعكس النقص الحاد في التيار الكهربائي على سوء الأوضاع المعيشية الصعبة أصلا في قطاع غزة في مجمل جوانب الحياة اليومية ويلقي بظلاله على الخدمات الصحية والتعليمية والقطاعات الأخرى.

*تتراوح حاجة السكان من الكهرباء إلى حوالي 400 ميجاوات يتم شراء ما لا يقل عن 120 ميجاوات من اسرائيل موزعة عبر 10 خطوط مغذية منفصلة على طول قطاع غزة ، كما يتم شراء 27 ميجاوات من مصر موزعة بشكل رئيسي على منطقة رفح في حين كان من المفترض أن تغطي محطة غزة لتوليد الكهرباء 140 ميجاوات ولكن المحطة يصل انتاجها إلى حوالي 80 ميجاوات وفي الحد الأقصى لا يتعدى 118 ميجاوات.

*إن قطاع الطاقة يعتبر من القطاعات ذات الأهمية القصوى في إعادة الحياة الطبيعية للسكان والنشاطات القصوى في إعادة الحياة الطبيعية للسكان والنشاطات الإقتصادية وإن الأولويات في تنفيذ المشاريع القادمة يجب أن تعطى لقطاع الطاقة وهذا ما يجعلنا نفكر بالطاقة البديلة للحد من تأثير الحصار المفروض على غزة من انتاج الطاقة الكهربائية واستغلال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء لاسيما أن قطاع غزة يعتبر من المناطق التي تبلغ أيامها المشمسة حوالي 300 يوم في السنة لمحاولة حل هذه الأزمة المستعصية.

التحديات التي تواجه قطاع الطاقة:

1-النقص الشديد لمصادر الطاقة والانقطاع المتكرر للكهرباء.

2-تدمير وضعف الشبكة الداخلية وعدم قدرتها على مواكبة زيادة الطلب على الكهرباء.

الأهداف :

*يتمثل الهدف الأساسي في توفير الإحتياجات المطلوبة في مجال الطاقة لسكان ومنشأت قطاع غزة.

قطاع البنية التحتية:

*منذ احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية عام 1976 وهذه القطاعات تعاني من الإهمال الشديد حيث أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ركزت على بناء وانشاء منشآت البنى التحتية التي تخدم بالأساس حركة وتواجد المستوطنين الإسرائيليين.

*كما قامت باعتراض ورفض أي اقتراح أو محاولة لإنشاء أي عنصر من شأنه أن يعتبر أساساً لبنية تحتية تخدم التجمعات السكانية الفلسطينية وذلك ضمن سياسة مبرمجة تهدف إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين.

*تعاني قطاعات البنية التحتية في قطاع غزة في كل من مجال المياه والصرف الصحي من أضرار كبيرة نتيجة للإعتداءات المتكررة للإحتلال خلال حروبها على قطاع غزة وفرصتها للحصار حيث تراجعت حصة المواطن من المياه بشكل يتعدى النصف على الحصول عليها بشكل متواصل كما تتعدى نسبة المواطنين الذين لا يتمتعون بخدمات شبكات تجميع مياه الصرف الصحي إلى نحو 30%.

قطاع التعليم :

*يعتبر التعليم إحدى أبرز الأولويات الفلسطينية وترجع أهميته من كونه أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية وأحد المداخل اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

*يكتسب التعليم أهمية خاصة عند الشعب الفلسطيني لما له من قيمة اجتماعية عليا ومن كونه دافعه للنهوض الوطني وسلاحا في معركة الوجود مع

الإحتلال الإسرائيلي الذي يسعى وعبر ممارساته الممنهجة من خلالا استهدافه للمؤسسات التعليمية إلى تجهيل أبناء شعبنا.

*تعرض هذا القطاع إلى انتهاكات شديدة منذ احتلال القطاع عام 1967 لغاية تولي السلطة الفلسطينية مسئوليتها عام 1994 وقد مر هذا القطاع في حالة من الإهمال الواضح في نوعية التعليم واقتصر الإهتمام به على تلبية الحد الأدنى من الإحتياجات التعليمية.

*يشكل الحصار المفروض على قطاع غزة وتعمد استهدافه بشكل متكرر في حروبها العائق الأكبر في تطوير قطاع التعليم والنهوض به لاسيما بناء مدارس جديدة لإستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة حيث يظهر الواقع وجود عجز كبير في المباني المدرسية القائمة إذ تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى بناء (105) مدارس بشكل عاجل لتعويض العجز الحالي في حين تحتاج وكالة الغوث إلى بناء (119) مدرسة للقضاء على نظام الفترتين.

المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم في قطاع غزة:

يعاني قطاع التعليم في قطاع غزة من مجموعة من المشاكل والمعيقات يمكن تلخيص أهمها في **التالي:**

1- النقص العام في عدد المدارس بسبب الحصار الذي تفرضه سلطات الإحتلال أمام إدخال المواد الازمة لإنشاء مدارس جديدة.

2- تردي حالة الكثير من المدارس خاصة داخل المدينة بسبب استهدافها من قبل آلة الحرب الإسرائيلية وقلة أعمال الصيانة وإعادة التأهيل.

3- افتقار معظم المدارس إلى المرافق والتجهيزات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية (كالمختبرات) والمكتبات ومرافق النشاطات من ملاعب وغيره.

الأهداف:

*إعادة إعمار وبناء مؤسسات التعليم التي تم تدميرها وتوفير نوعية تعليم ذات جودة عالية لمختلف مستويات العملية التعليمية.

القطاع الصحي:

*ينذر الوضع الصحي المتردي في القطاع بتهديد حياة حوالي 1,8 مليون شخص باتوا على أعتاب كارثة صحية حقيقية تهدده جراء النقص الحاد في المستلزمات الطبية وتكرار انقطاع التيار الكهربائي عن المؤسسات الصحية بسبب العجز الكبير في كمية الطاقة المتوفرة لساكني القطاع ومنشآته.

*يعاني القطاع الصحيفي غزة من تأثير في نقص الوقود والكهرباء التي تحصل عليها وزارة الصحة بسبب الحصار والإغلاق والإجراءات الإسرائيلية مما أدى إلى توقف العديد من العمليات الجراحية في المستشفيات.

المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي في قطاع غزة:

يعاني القطاع الصحي في قطاع غزة من جملة من المشاكل والمعيقات **أهمها:**

1- الممارسات الإسرائيلية تجاه المستشفيان والمراكز الصحية.

2- عدم وجود مراكز صحية متخصصة لتقديم الخدمات التخصصية والتشخيصية .

3- عدم القدرة على التواصل مع العالم الخارجي بشكل متواصل وبالتالي صعوبة استقطاب الخبرات الطبية.

4- ارتفاع كلفة الخدمات الصحية والإتفاق عليها في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء القطاع.

5- الحاجة إلى تأهيل وتدريب الكوادر الطبية.

6- انقطاع التيار الكهربائي عن المراكز الطبية.

الأهداف:

ترميم المراكز الصحية التي استهدفت بالعدوان واقامة نظام رعاية صحية نموذجي لسكان القطاع والتنسيق بين المستشفيات والمراكز الصحية العاملة في قطاع غزة وتطوير المراكز القائمة.

القطاع الإقتصادي:

*يعتبر القطاع الخاص نظريا المحرك الأساسي لأي عملية تنموية وحيث أن القطاع الخاص له دور أساسي في سوق العمل الفلسطيني فهو اكبر مشغل للقوى العاملة كما كان له دور مركزي في الحياة الإقتصادية في قطاع غزة ولكنه وبعد الضرر الذي حدث في القطاع الإقتصادي وخاصة بتدمير أكثر من 350 منشأة صناعية في الحرب الأخيرة على القطاع تدميراً كليا أصبح هذا القطاع يعاني من مجموعة مشاكل وتراجعت قدرته الإنتاجية بشكل حاد بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقا.

*أفرزت صعوبة الواقع الإقتصادي في القطاع بيئة استثمارية صعبة وغير جذابة وفرضت القيود على المستثمرين وأصحاب المشاريع والأعمال في القطاع الخاص واعتمد الإستثمار على الموارد الخاصة لهؤلاء مما أبقاه ضعيفا ومحدودا وضعيفا وقلل من امكانيات تطوره ونموه.

الأهداف:

تأهيل وتعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية المستهدفة واعادة النشاط الإقتصادي لقطاع غزة وتحسين وزيادة عدد متشآت الأعمال فيه وتحسين القدرة التنافسية للمنتجين.

القطاع الزراعي:

*يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من مشاكل كثيرة ومركبة وذلك لأسباب لها علاقة بالموارد الطبيعية فمن شح المياه إلى مشكلة ملوحة التربة وانجرافها إلى ضعف التمويل ومحدوديته الشديدة بالإضافة إلى المعيقات الفنية والمتمثلة في ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية وقلة امكانيات جهاز الإرشاد والخدمات البيطرية وضعف قطاع التسويق الزراعي وضعف التصنيع الزراعي والغذائي وغيرها.

*يعتبر الإحتلال الصهيوني الإسرائيلي العائق الرئيسي والأساسي الذي يقف أمام حركة الإنتاج الزراعي ونموه وتطوره وزيادة حجمه وزيادة الإستثمار به بما قام من تدمير في مختلف القطاعات الزراعية أثناء الحرب الأخيرة على غزة.

الأهداف :

*تعويض أصحاب المنشآت الزراعية المتضررة نتيجة الحروب المتكررة على قطاع غزة.

*الإستغلال الأمثل للميزة التنافسية للزراعة التي يتمتع بها قطاع غزة والوصول إلى حالة الإكتفاء الذاتي ومواجهة الحصار الذي يفرضه الإحتلال على سكان القطاع.

القطاع الثقافي وتنمية الموارد البشرية:

*يعاني قطاع غزة من خلل في بنيته الثقافية التحتية من حيث النقص الحاد في مراكز الثقافة والمكتبات وغيره.

*يخلو القطاع من مؤسسات ومراكز ترعى المواهب القادرة على الحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي **الفلسطيني، ويواجه عجزا فادحا في المراكز والخبرات التي قد تسهم في تنمية الموارد البشرية والتي تعتبرها محمور أي عملية تنموية .**

المشاكل والمعيقات التي يعاني منها القطاع الثقافي في قطاع غزة :

1. عدم توفر مصادر التمويل .
2. غياب بنية للثقافة ومحفزة على التنافس الإبداعي .
3. ندرة المراكز الثقافية الفاعلة والمجهزة .

الأهداف :-

1. الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وحمايته .

2. إيجاد ثقافة وطنية إنسانية تتميز بالمرونة والإبداع والتعددية .
3. تعزيز الترابط الثقافي والاجتماعي بين تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات .

القطاع الاجتماعي :

يعتبر مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكان قطاع غزة منخفضا جدا، حيث تعاني النساء من تراجع في برامج التدريب والتمكين في شتى المجالات ، ومن نقص حاد في عمل منظمات المجتمع المدني النسوية ، كما يعاني كبار السن وذو الاحتياجات الخاصة في القطاع حالة من الإهمال فيما يتعلق بمسالة عدم وجود مراكز او نواد للمسنين لسد حاجة كبار السن في قضاء أوقات فراغهم، كما يعيش الشباب في القطاع حالة متردية بسبب تدني مستوى الخدمات المقدمة لهم ، ويفتقر القطاع أيضا إلى العديد من المراكز الترويجية والثقافية .

الأهداف :

تخفيف الازمة التي يعاني منها المواطنون في قطاع غزة بسبب الظروف الناتجة عن الاعتداءات المتكررة والحصار المفروض على القطاع من خلال تقديم خدمات اجتماعية تستجيب لاحتياجاتهم .

قطاع السياحة والآثار :

تعرض قطاع السياحة في قطاع غزة ، كغيره من القطاعات الى العديد من إجراءات التضييق الإسرائيلي التي أدت إلى إعاقة العمل السياحي الفلسطيني والحد من نموه وتطوره ، بسبب الحصار المفروض على القطاع وتحديدا القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل ، والحروب المتكررة أدت إلى تراجع حجم كل من السياحة الداخلية والخارجية ،.

المشاكل والمعيقات التي يعاني منها قطاع السياحة :

يعاني قطاع السياحة في قطاع غزة من جملة من المشاكل والتحديات أهمها :-

1. الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة .
2. الخسائر المالية التي عانت منها كل مكونات الصناعة السياحية من فنادق ومطامع وغيرها .

الأهداف :

توثيق المواقع الأثرية وتأهيلها ، وتحسين البنية التحتية لهذا القطاع ، بحيث يصبح القطاع منطقة جذب من ناحية التسوق والإقامة .

ويمكن شمل الاحتياجات المالية لخطة التنمية وإعادة الاعمار بالجدول التالي:

الإحتياجات المالية :

القطاع	الموازنة المطلوبة لتنمية قطاع غزة ومشاريع إعادة الإعمار السابقة	الموازنة المطلوبة لإعادة إعمار ما دمرته حرب عام 2014	الموازنة الإجمالية	النسبة المئوية للقطاعات من الإحتياجات المالية (%)
قطاع الإسكان (البناء والتشييد)	799,020.000	1,469,170.000	2,268,190.000	28,92
قطاع الطافة	191,100.000	54,000.000	245,100.000	3,13
قطاع التعليم	78,780.000	55,000.000	133,780.000	1,71
قطاع الصحة	79,032.000	90,000.000	169,032.000	2,16
القطاع الإقتصادي	258,716.000	200,000.000	458,716.000	5,85
القطاع الزراعي	17,765.000	250,000.000	267,765.000	3,41
قطاع الثقافة والموارد البشرية	20,402.000	20,000.000	40,402.000	0,52

القطاع الإجتماعي	22,033.000	30,000.000	52,033.000	0,66
القطاع السياحي	20,550.000	20,000.000	40,550.000	0,52
قطاعات البنية التحتية				
أ-مشاريع مر كزية استراتيجية (منها المطار والميناء وغيره) ب- مشاريع المياه والصرف الصحي ت- مشاريع الطرق ث- مشاريع البيئة	670,000.000 713,199.140 137,903.820 160,118.000			
مجمل احتياجات قطاعات البنية التحتية	1,537,220.960	180,000,000	1,717,220,960	21,90
برنامج الإغاثة الطارئ والعلاج والتأهيل النفسي الخاص بعدوان عام 2014		450,000,000	450,000,000	5,74
تقديرات لحجم الخسائر غير المباشرة لعدوان عام 2014 على قطاع غزة		2,000,000,000	2,000,000,000	25,50
المجموع بالدولار الأمريكي	3,024,618,960	4,818,170,000	7,842,788,960	100

والمشاريع المطلوبة حسب هذه الخطة موجودة ضمن الخطة التي صدرت من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار في أيلول 2014 م (ص 72 حتى ص 161) .

آلية تنفيذ الخطة

نقترح في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار بان يتم إنشاء هيئة وطنية مشرفة على إعادة اعمار القطاع بحيث تعمل على الإشراف على جهات التنفيذ مثل بكدار والوزارات ذات العلاقة .

هذه الهيئة تشكل من وزراء ذات العلاقة أهمها وزارة الإسكان والأشغال العامة ، وزارة الاقتصاد ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة التعليم وزارة الصحة ووزارة الزراعة وعند البدء بتنفيذ التدخلات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

1. توحيد الجهود من خلال التنسيق الفاعل بين الأطراف العاملة في القطاع لضمان عدم تبرد الجهود ، ولتجنب التكرار في أعداد المشاريع .

(تشكيل لجنة توجيه من مختلف الجهات العاملة في قطاع غزة سيعهد لها بالمتابعة والمراقبة لضمان الشفافية)

2. أن يتم تنفيذ المشاريع عبر عطاء تطرح للتنفيذ من شركات خاصة ذات قدرة وكفاءة لضمان سرعة الانجاز .

3. ضرورة تقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة ورفع قدراتها البشرية والمؤسساتية ، لتعزيز دورها في خدمة سكان القطاع وتنفيذه الخطة .

مقترح مقدم من اتحاد المقاولين الفلسطينيين- غزة

حول إعادة إعمار البيوت المهدمة بمحافظات غزة

م. نبيل أبو معيلق*

أولا: المقدمة:

تعرضت محافظات غزة الي تدمير واسع النطاق خلال العدوان الأخير في شهري 2014/7,8 ... عقد مشكلة توفير الوحدات السكنية والتي تعاني من عجز كبير سابق .... سبب الحصار المستمر منذ 7 سنوات ودار حديث كثير وتصريحات مختلفة قبل وبعد مؤتمر القاهرة للمانحين حول آلية التعامل مع ملف الاعمار ودخول المواد الانشائية عبر المعابر ... بعضها جاء بعيداً وغير مجدي للاقتصاد وللتنمية.

ثانياً: احصائيات وأرقام:

1. المنشآت المدمرة كلياً وجزئي بليغ حوالي 18000 وحدة .
2. المنشآت المدمرة جزئياً حوالي 44000 وحدة.

---

* نقيب المقاولين الفلسطينيين محافظات غزة

3. تحتاج محافظات غزة من المواد الانشائية الأساسية 1000 شاحنة يوميا تشمل (5000) طن الأسمنت و(1000) طن من الحديد و(19000) طن من الحصمة و(15000) طن من البيسكورس.

4. احتياجات محافظات غزة من الوحدات السكنية عدا المدمرة(5000) وحدة سنويا نتيجة النمو الطبيعي عدا العجز السابق (70,000) وحدة.

5. امكانيات شركات المقاولات وعددها (300) شركة في محافظات غزة كبيرة حيث عام (1999) نفذت مشاريع 850 مليون دولار في عام 2014م كان لديها بحدود500 مليون دولار.

ثالثاً: متطلبات نجاح مشاريع الاعمار:

1. فتح المعابر وفق آلية تسمح بادخال المواد الانشائية اللازمة الأمر الذي يتطلب فتح معابر كارني وصوفا وايرز بالاضافة لكرم ابو سالم.
2. إعادة تأهيل وانشاء المصانع الانشائية وتوفير الآليات والمعدات اللازمة.
3. إنشاء صندوق برأس مال 250 مليون دولار لتمويل شركات المقاولات وضمان القروض والتسهيلات الصادرة لهم من البنوك بضمان المشاريع المنفذة .
4. إعادة تخطيط المناطق المدمرة وتصميم المباني بطرق هندسية صحيحة.
5. توسيع هيئة الإعمار ليشارك بها القطاع الخاص والاستشاريين المتخصصين.
6. رعاية فورية للتدريب الفني والمهني بخط متوازي مع تنفيذ مشاريع الإعمار.

رابعاً: مخاطر التوزيع النقدي:

تم الحديث عن شروع بعض المؤسسات في التوزيع النقدي لأصحاب البيوت المدمرة ، وهذا لو تم فله مخاطر كثيرة منها :

1. تأخير تنفيذ مشاريع الاعمار .

2.استمرار العشوائية في البناء وبمواصفات هندسية غير ملائمة.

3.عزوف سكان المناطق الحدودية عن البناء مما يترك فراغاً يأثر سلباً علي الأمن الوطني.

4. ارتفاع هائل علي مستوي البطالة في قطاع المهندسين والفنيين والعمالة المدربة.

5.تأخر كبير اقتصادي على الشركات المرتبطة بقطاع البناء الصناعات الانشائية والخدماتية .

6.توجه المتضرر لإنفاق المبالغ المستلمة بسبب البطالة مما يعني استمرار أزمة السكن لكثير من العائلات.

7.غياب الرقابة الفنية والمختبرات عن المباني التي ينشأها الأفراد مما قد يسبب مخاطر علي حياة الناس وسلامتهم .

8.ترك المواطن يعاني من التعامل مع عدد كبير من مقاولي الباطن الصغار(فنيين طوبار) والمصانع والموردين مما يسمح بتلاعب بعضهم بالمواصفات والأسعار ودقة التنفيذ الفني.

9.بروز المشاكل الاجتماعية والقانونية بين أصحاب المنازل كالجيران فمن سيدفع للخدمات كالدرج والمصعد والمولد والمداخل والأسوار والحدائق والمياه والمجاري في حالة الدفع النقدي للمباني المدمرة المشتركة والورثة دون تدخل رسمي... الأمر الذي قد يسبب الكثير من المآسي الاجتماعية .

10. توجه العديد من المدمرة بيوتهم إلي الهجرة حال توفر سيولة لديهم خوفاً من المستقبل وتدمير بيوتهم مرة أخري.

11. تعقيد الاجراءات المتمثلة بتوفير المواد الانشائية من الجانب الاسرائيلي وتحميل المواطن العادي مسئولية المتابعة وضبطها غير موضوعية ... وتسبب أزمات كبيرة لدي السكان.

خامساً: رؤية الاتحاد لإعادة الاعمار:

لمعالجة كافة القضايا والمشاكل التي تواجه ملف الاعمار بطرح الاتحاد ورؤيته للاعمار وفق الآلية التالية:

1. الرؤية العامة:

A. تخطيط شامل منظم للمناطق المدمرة بما يضمن توسيع البنى التحتية والمرافق والخدمات العامة... وتوفير البيئة الصحية للسكان .

B. تصميم المنازل وفق المواصفات دقيقة وسليمة فنياً ومقبولة معمارياً.

C. تنفيذ الإعمار من خلال اشراف فني ورقابي وبطواقم وشركات ومواد انشائية عالية المستوي.

D. تقسيم المشاريع الي وحدات تطرح كعطاءات علي المقاولين ذوي الخبرة العالية حسب الآلية المقترحة من الاتحاد ... بما يسمح بسرعة الانجاز وبمواصفات عالية.

E. توفير احتياطي استراتيجي من المواد الانشائية ... وحصر الرقابة علي المخازن المركزية والشركات الرئيسية المنفذة للمشاريع .

F. إلزام الشركات المنفذة باستخدام المواد الانشائية المصنعة محلياً لانعاش الاقتصاد.

G. إلزام المؤسسات والشركات بتشغيل عدد كبير من المهندسين والفنيين والعمال لخفض نسب البطالة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي .

H. اعفاء مشاريع إعادة الاعمار من الضرائب والجمارك.

I. منح الشركات والمصانع الانشائية ومالكي الأليات والمعدات إعفاءات من الفوائد البنكية .

J. تثبيت سعر الوحدة (Unit price) للمتر المربع وكذلك المواصفات الفنية مع حق المالك بتحقيق المواصفات الخاصة به مع تسديده فرق السعر للشركة المنفذة في حال طلب زيادات للشقة من حيث المواصفات والمساحات

2. آليات التطبيق:

أ. يتم تحديد سعر الوحدة (Unit price) للمتر المربع والمواصفات من خلال لجنة تضم المؤسسات الرسمية والدولية ووزارة الاقتصاد وهيئة الاعمار ووزارة الأشغال والوكالة وUNDPواللجنة القطرية التي ستطرح المشاريع بالاضافة الي اتحاد المقاولين الفلسطينيين وهيئة المكاتب الاستشارية..

ب. يتم توزيع المقاولين الي شرائح حسب قدراتهم الفنية والمالية وتقسيمهم الي مجموعات متجانسة.

ج. يتم توزيع المشاريع علي المجموعات وبحيث يحصل كل مقاول علي مشروع واحد فقط بالسعر الثابت والمواصفات الموحدة.

د. لا يحق لأي شركة الحصول علي مشروع جديد قبل انجاز 70%من قيمة المشروع المتعاقد عليه في المرحلة الأولي .

هـ – إذا تم توزيع المشاريع بهذه الطريقة فإن الشركات المصنفة في مجال الأبنية ستتمكن من تنفيذ المشاريع حسب الجدول التالي :

الرقم	التصنيف	عدد الشركات المصنفة	إجمالي سقف المشاريع المسموح التعاقد عليها بالدولار	الإجمالي بالدولار
1	أولي أ	29	10,000,000	290,000,000
2	أولي ب	51	5,000,000	255,000,000
3	ثانية	76	2,000,000	152,000,000
4	ثالثة	42	700,000	29,400,000
5	رابعة	15	250,000	3,750,000
6	خامسة	28	100,000	2,800,000
إجمالي المشاريع التي تستطيع الشركات تنفيذها سنوياً بالدولار				732,950,000

سادساً : مزايا تطبيق رؤية الاتحاد لإعادة الأعمار :

1 – سهولة الرقابة على المواد وذلك عبر التعامل مع 241 شركة بدلا من التعامل مع 20,000 مواطن .

2 – معالجة كافة القضايا والنزاعات القانونية بين الورثة والأمور الأخرى بدون مشاكل اجتماعية .

3 – تنفيذ المشاريع بمواصفات جيدة ... عبر شركات وطنية ذات مهنية عالية .

4 – سرعة تنفيذ مشاريع الأعمار في فترة لا تتجاوز من 2 – 3 سنوات .

5 – خلق فرص عمل كبيرة للمهندسين والفنيين والعمال والقطاع الخاص .

6 – حماية المواطن من التلاعب و الخسائر لعدم درايته بالمواصفات والأسعار لتنفيذ مسكنه.

7 – تثبيت المواطنين علي أراضيهم وعدم ترك فراغ وخصوصاُ في المناطق الحدودية .

8 – ضمان تنفيذ البناء لكل مواطن وإسكانه ... وعدم ترك عدم توفير فرص عمل له تدفعه لصرف التعويضات .

9 – تنشيط الاقتصاد الإنشائي وقرض استخدام المنتجات الفلسطينية والخدمات المحلية المناسبة .

10 – تشجيع الاستثمار في القطاع الإنشائي والعقاري .

11 – حماية المواطن من مخاطر التنسيق للمواد الإنشائية وصعوبة السيطرة عليها .

12 – توزيع المشاريع بصورة واسعة علي كافة الشركات بما يسمح لها بتنفيذ المشاريع الإنشائية الأخرى المطروحة (خارج ملف الإعمار) ومساهمتهم بالتوازي بالمشاركة بالتنمية الاقتصادية.

استراتجيات مواجهة تحديات إعادة الإعمار في قطاع غزة

م. علي ابوشـهلا

مقدمة

قبل التطرق لعملية إعادة الاعمار التي يجري الحديث عنها حاليا ، والتي تتسابق عدة مؤسسات فلسطينية وجهات مختلفة بتقديم دراسات لها ، فإننا نستذكر في هذه الورقة الحروب والاجتياحات الشرسة على قطاع غزة والضفة الغربية قبل وبعد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 والتي زادت وتيرتها مع انطلاق انتفاضة الحجارة في العام 1987 و انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام 2000 التي أدت إلى إعادة احتلال الضفة الغربية من جديد في العام 2003 ، ثم تحولت إلى حروب ضد قطاع غزة في الأعوام 2006 (بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي شاليط) والحرب في العام 2008–2009 والحرب في العام 2012 (بعد اغتيال احمد الجعبري قائد كتائب القسام) ، والتي كان اخرها الحرب المدمرة التي أعلنتها إسرائيل في الثامن من يوليو 2014 على قطاع غزة وقامت بتسميتها " الجرف الصامد " في حين أطلقت عليها حركة حماس اسم " العصف المأكول " وأطلقت عليها حركة الجهاد الإسلامي اسم " البنيان المرصوص" والتي استمرت 50 يوما حتى تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في 26/ 8 / 2014 بموجب المبادرة المصرية التي أعلنت في 14 /7/ 2014 ووافقت عليها الحكومة الإسرائيلية ورفضتها حركة حماس وفصائل المقاومة .

كما نستذكر استشهاد حوالي 2140 شهيد واصابة حوالي 11100 جريح بعضهم مصاب اصابات خطيرة قد يرتقى بسببها الى الشهداء مما يعني امكانية زيادة عدد الشهداء ، كما نستذكر حوالي نصف مليون مواطن (نساء واطفال ومسنين وشباب) ممن فقدوا بيوتهم التي دمرتها الة الحرب الاسرائيلية الشرسة والتي بلغت حوالي 10,000 , ومثلهم من البيوت التي دمرت جزئيا ولكنها اصبحت غير صالحة للسكن (هذه البيوت تركت حوالي 2.5 مليون طن من الركام والتي تحتوي على حوالي 8000 قذيفة مدفعية ودبابات لم تنفجر – 10% من عدد القنابل التي قصفت بها هذه البيوت – وهذا لايشمل الاف صواريخ الغارات الجوية) ، وتحول اصحاب هذه البيوت الى مشردين ونازحين ينتظرون وسائل العيش الكريم ، ويخشون ان يصبح حالهم حال بعض من فقدوا بيوتهم في الحروب والاجتياحات العديدة السابقة ولم يتم إعادة بنائها او تعويضهم عنها حتى الآن !! (خلال حرب العام 2008–2009 بلغ عدد الشهداء 1400 اضافة الى حوالي 6000 جريح لايقل عن 20% منهم اصبحوا بحاجة الى من يرافقهم ويساعدهم في حياتهم اليومية بعد ان اضحوا من ذوي الاحتياجات الخاصة ، كما بلغ عدد المساكن المدمرة كليا في تلك الحرب حوالي 4036 مسكن بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 665,693 متر مربع و يقدر عدد من فقدوا بيوتهم حوالي 26,000 شخص إضافة إلى 75,000 شخص انتقلوا إلى أماكن أخرى للسكن أو يعيشون في ظروف غير ملائمة نتيجة لتدمير أجزاء من مساكنهم –(**المصدر : الوثيقة المقدمة من الحكومة الفلسطينية لمؤتمر شرم الشيخ**) .

كما نستذكر في هذه الحرب (حرب الخمسين يوم) تدمير المنشآت الصناعية والتجارية التي اتت عليها هذه الحرب ودمرتها تدميرا كليا ممنهجا ، مما ساهم في رفع نسبة الاستهلاك في غزة من 50% الى 100% بحيث كان هناك قبل الحرب بعض الصناعات وخاصة الغذائية منها التي اعتمد عليها سكان القطاع ، ولكنها الآن اصبحت رماد . كما نستذكر حال الزراعة في قطاع غزة والتي كانت محاصيلها من الخضار وبعض الفواكه تكفي سكان القطاع ويزيد (منذ عامين كان انتاج قطاع غزة من البطيخ حوالي 22,000 طن في حين كان استهلاك قطاع غزة

حوالي 20,000 طن) ولكن كان مزارعي قطاع غزة ممنوعون من قبل اسرائيل بتصدير منتجاتهم الزراعية حتى لاخوانهم في الضفة الغربية وهم الآن يستوردون معظم انواع الخضار بما فيها البقدونس ، وبالطبع زادت اسعار الخضار المستوردة بنسبة تتراوح بين 300%-500% اواكثر في ظل بطالة طاحنة ووضع اقتصادي منهار تماما .

لذا وبعد تدمير كل المصانع في الحرب الاخيرة على غزة بكل انواعها، وتدمير وتجريف وتصحير الاراضي الزراعية فقد اصبح سكان غزة يعتمدون في حياتهم اليومية على استيراد كل شيء من الخارج عدا القليل من المنتجات الزراعية والتي لا تجد لها طريقا للتصدير ، مما جعل القطاع مجتمع مستهلك بنسبة 100%

لقد اختلفت التقديرات الخاصة باعادة اعمار كل مادمرته الة حرب الخمسين يوم الاسرائيلية الاخيرة على غزة من بيوت ومصانع ومزارع وبنية تحتية ، باختلاف الجهة التي قامت بالتقدير (البعض لم ينته من اعمال الحصر) ولكنها تتراوح بين 3-8 مليار دولار بالرغم من ان كل تلك الجهات لم تقم بالفعل بالنزول الى الميدان لتقدير عدد ومساحات تلك البيوت وعدد الادوار في كل منها وكذلك بالنسبة للمصانع والمزارع ، الا ان البعض من هذه الجهات قد بدأ بالفعل في تشكيل مجموعات لهذا الغرض .

في الثاني من مارس 2009 وفي مؤتمر المانحين في شرم الشيخ وافقت الدول المانحة (شفهياً) على تمويل عملية الإعمار ودعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث اشترطت قيام السلطة الفلسطينية بالقيام والمسئولية عن عملية إعادة الإعمار دون إسناد أي دور لحكومة حماس في غزة، ودون التطرق إلى إعادة فتح المعابر ورفع الحصار عن غزة لإدخال المواد الخام ومواد البناء.

أن عملية إعادة الإعمار في غزة لاعادة تعمير ما قامت الحروب الاسرائيلية بتدميره لا يمكن أن تتجزأ بحيث يتم فصل عملية إعادة اعمار المساكن عن عملية إعادة اصلاح وبناء البنية التحتية أو المباني الحكومية والمؤسسات العامة ، ولكن ربما كان هناك أدوات وخطط مختلفة عند إعادة الاعمار (اعتقد أن أفضل طريقة

لإعادة الاعمار هي أن يتم تقدير قيمة كل بيت أو مزرعة أو مصنع تم تدميره ثم القيام بدفع التعويض اللازم لصاحب البيت أو المشروع بدفعات تتناسب والتقدم في عملية إعادة البناء) .

من المهم الوقوف عند عملية إعادة الإعمار والأموال المطلوبة لانجاز هذا الهدف السامي والكبير والعمل من اجل رفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني في غزة وخاصة سكان الخيام الذين تقطعت بهم السبل

في2009/03/2) كانت قد وافقت الدول المانحة على دعم السلطة الفلسطينية وموازنتها بملغ يعادل 4 أضعاف المبلغ المقترح من قبل السلطة لإعادة الإعمار (1,3 مليار دولار) حيث كان المبلغ الذي وعدت به الدول المانحة قد بلغ حوالي (4,7 مليار دولار) ، وبدلاً من أن تكون عملية إعادة الإعمار في حينه سبباً في تقريب وجهات النظر بين كل من حكومة حماس في غزة وحكومة السلطة الفلسطينية لتسيير الأعمال في رام الله ولرفع المعاناة عن حوالي 100,000 مواطن تأثروا بشكل مباشر من الحرب ، واضطروا إلى البحث عن ملجأ أو مسكن مؤقت (ممن دمرت بيوتهم كليا أوجزئيا) ، وجدنا أن عملية تشابك المسئولية حول إعادة الإعمار استمرت قائمة، حيث تم في تركيا تشكيل هيئة دولية للاعمار " الهيئة العربية الدولية لاعمار غزة " ساهمت فيها بعض الدول الإسلامية المؤيدة لحكومة حماس ورصدت لها حوالي 500 مليون دولار لم يتم جمعها كلها ، كما تم الإعلان في غزة عن تشكيل المجلس التنسيقي لإعمار غزة من طرف واحد، برعاية حكومة حماس السابقة في غزة أيضا (تشكل المجلس اساسا من موظفين حكوميين بالرغم من كونهم فنيين) ، كما أن هناك مؤسسات دولية أخرى ترى في إعادة الإعمار مجالاً جيدا ومناسبا لها لدعم هذه المؤسسات ماليا ، حيث أنها تتقاضى حوالي 14% من قيمة المشروع كبدل إدارة ، وقد قامت بعض المؤسسات الدولية مثل UNDP بالفعل بصرف مساعدات لمن تأثرت بيوتهم جزئيا من التبرعات التي جمعت لهذا الغرض .

في الثاني من مارس 2009 وفي مؤتمر المانحين في شرم الشيخ وافقت الدول المانحة (شفهياً) على تمويل عملية الإعمار ودعم ميزانية السلطة الوطنية

الفلسطينية ، حيث اشترطت قيام السلطة الفلسطينية بالقيام والمسئولية عن عملية إعادة الإعمار دون إسناد أي دور لحكومة حماس في غزة، ودون التطرق إلى إعادة فتح المعابر ورفع الحصار عن غزة لإدخال المواد الخام ومواد البناء.

من المهم الوقوف عند عملية إعادة الإعمار والأموال المطلوبة لانجاز هذا الهدف السامي والكبير والعمل من اجل رفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني في غزة وخاصة سكان الخيام الذين تقطعت بهم السبل وهم ينتظرون بقلق اقتراب فصل الشتاء وهطول الامطار !!

ما اشبه اليوم بالبارحة ، ان النتائج التي توصل اليها المجتمع الدولي في العام 2009 لاعمار غزة ، هي نفس النتائج المتوقعة لاعادة اعمار ماخلفته حرب الخمسين يوم الأخيرة على غزة (7/8 /2014 – 26/ 8 / 2014) ولكن بتكلفة اعلى بكثير من سابقاتها من الحروب ، بل وربما كان حال المعابر وادخال بعض مواد البناء اسهل منه في الماضي مقارنة بالوقت الحاضر بعد اكتشاف اسرائيل اثناء الحرب الاخيرة لعشرات الانفاق التي كانت تصل بين الاراضي الفلسطينية والاراضي الاسرائيلية (لقد تم اكتشاف اول نفق في سبتمبر من العام الماضي 2013 مما ادى الى توقف اسرائيل بادخال بعض مواد البناء والاسمنت للقطاع الخاص والتي استمرت شهر واحد فقط بعد ان كانت مقتصرة على المؤسسات الدولية العاملة في القطاع) .

اسرائيل اليوم تضع شروط جديدة وصعبة من اجل الموافقة على ادخال مواد البناء سواء عبر المعابر الاسرائيلية او معبر رفح واهمها نزع سلاح المقاومة ، مما يعني ان اعادة الاعمار لن تتم سريعا وسيبقى المواطن الفلسطيني رهينة للقرارات الاسرائيلية ولنتائج المفاوضات الغير مباشرة بين اسرائيل وحركة حماس في القاهرة التي من المفترض ان تبدأ في الاسبوع الثاني من سبتمبر 2014 ، كما ان تاجيل موعد مؤتمر المانحين مرتين ونقله من اوسلو الى شرم الشيخ يعني انه مازال هناك خلاف حول العديد من الأمور التي ربما تؤخر إقامته في 12/ 10/ 2014 ، هذا بالإضافة الى الخلافات التي ظهرت مؤخرا حول رفض حركة حماس منح صلاحيات لوزراء حكومة التوافق الجديدة، ورفضها ان تبقى عملية اعمار غزة من

مسئولية سلطة الرئيس وحكومة التوافق فقط ، ورفضها ايضا الموافقة على انفراد الحرس الرئاسي بالتواجد على معبر رفح وعلى الحدود الفاصلة بين قطاع غزة والاراضي المصرية (بناء على رغبة الحكومة المصرية) ومطالبتها باشراك كافة الفصائل الفلسطينية في هذه العملية مع ابقاء الجهاز السابق لحركة حماس في المعبر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تهديد الرئيس محمود عباس بفك الشراكة مع حركة حماس ان لم يتم الغاء تلك الشروط ومنح وزراء حكومة التوافق الوطني كامل الحرية في العمل في قطاع غزة ، وان يعمل وكلاء الوزارات التابعين لحركة حماس تحت اشراف وزرائهم وليس بديلا عنهم .

إن عملية إعادة الإعمار تحتاج إلى العديد من الأمور المطلوبة من كل الجهات والتي بدونها لا يمكن البدء بعملية إعادة الاعمار في كل المجالات(الإسكان، البنية التحتية، المباني الحكومية، والمؤسسات العامة ،الصناعة ، الزراعة ، البيئة ، وغيرها من الاضرار التي اصابت كل شيء ، ولكن كان هناك البعض من القادرين على اعادة اعمار ما خربته الحرب عندهم لعدم تمكنهم من الانتظار هذه المدة الطويلة ،كما جرى بالنسبة للقطاعين الصناعي والزراعي والقطاع الخاص،الذي مازال البعض منهم ينتظر صرف باقي التعويضات التي تم اقرارها بالفعل من قبل اللجان المختصة حتى الان) ، وهذه الأمور المطلوبة تتلخص فيما يلي:-

- منح الصلاحيات اللازمة لحكومة الائتلاف الوطني التي تم تشكيلها في 2/6 /2014 وضرورة الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي واسرائيل
- ضمان الدعم الدولي لاعادة الاعمار من خلال مؤتمر المانحين المزمع اقامته في شرم الشيخ في الثني عشر من اكتوبر القادم ان لم يتم تاجيله
- ضرورة الحصول على ضمانات من اسرائيل بعدم التعرض لما يتم اعادة بنائه
- تشكيل هيئة فنية متخصصة مستقلة لاعادة اعمار غزة وبالتوافق مثلما تم ذلك عند تشكيل حكومة التوافق

- وضع القوانين والقرارات اللازمة لحماية الشركات الفلسطينية المحلية من الشركات الاخرى
- نجاح المفاوضات الغير مباشرة بين اسرائيل وحركة حماس والتوصل الى هدنة طويلة والتي ربما تؤدي الى اقامة ميناء بحري واعادة بناء مطار غزة
- اعادة فتح المعابر لضمان ادخال اكبر كمية من مواد البناء اللازمة لاعادة الاعمار

هذا بالإضافة إلى أمور اخرى تتعلق بتنمية قطاع غزة و هي لا تقل أهمية عن الأمور السابقة ولكنها ليست شروط مسبقة لاعادة الاعمار مثل :

- اعادة الدراسة لاقامة منطقة صناعية ثلاثية حرة (فلسطينية –مصرية – اسرائيلية) في رفح للاستفادة من الاعفاء الجمركي والتصدير للولايات المتحدة
- امكانية تحويل قطاع غزة الى منطقة تجارة حرة دولية متميزة
- ضرورة فتح ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة
- دراسة التوسع في عمليات توليد الكهرباء وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية
- ضرورة دراسة امكانية تزويد قطاع غزة بالمياه الصالحة للشرب ، اما باقامة محطة تحلية لمياه البحر بكلفة تصل الى 500 مليون $ او استيراد المياه
- تمويل اقامة محطات مغالجة مياه الصرف الصحي في كل من غزة وخان يونس ورفح لاستخدام المياه المعالجة في الري وضخ المياه الزائدة في المخزون الجوفي

هيئة الاعمار

• نظرا للظروف والخلافات الحالية وعدم وجود حكومة ذات صلاحيات في فلسطين ، ولعدم التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية تنهي هذا الانقسام ، ومن أجل العمل لإنهاء معاناة المواطنين المتضررين في غزة جراء الحرب الأخيرة ، فإنني أرى ضرورة تشكيل هيئة فنية متخصصة مستقلة للاعمار بالتوافق تكون مسئولة عن عملية إعادة الاعمار وتتبع رئيس السلطة الفلسطينية او رئيس الوزراء .

يتم اختيار مجلس ادارة هيئة الاعمار من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتوافق بين حركتي حماس وفتح اساسا وباقي الفصائل الفلسطينية والقطاع الخاص ، ويصدر مرسوم بهذا الغرض بحيث يكون رئيس واعضاء مجلس الادارة (مقترح 7–9 أعضاء) من الفنيين في المجالات المختلفة والغير مرتبطين بأية حركة سياسية او حزب سياسي أو وظيفة حكومية .

يتم اختيار نواب لرئيس الهيئة من اعضاء مجلس الادارة بحيث يكون هناك نواب لرئيس مجلس ادارة الهيئة في المجالات التالية :

- نائب للشئون المالية
- نائب للشئون الادارية
- نائب للشئون الفنية
- نائب للشئون الاجتماعية والعلاقات العامة

يقوم كل نائب بوضع تصور لهيكلية القسم الخاص به والموازنة المقترحة واعتماد ذلك من مجلس الادارة من اجل الاعلان عن الوظائف المطلوبة للقسم وتعتمد قرارات هيئة الاعمار باغلبية اعضاء مجلس الادارة ، وتعطى الأولوية في التعيين لأبناء قطاع غزة حتى يكونوا بجوار عملية الإعمار وحتى يكون بالإمكان المساهمة في تخفيف نسبة البطالة المرتفعة جدا في قطاع غزة والتي وصلت بعد الحرب الاخيرة الى حوالي 55% .

يعتبر مشروع اعادة الاعمار من المشاريع الحيوية للشعب الفلسطيني ، وعليه يجب اعتبار هذا المشروع من المشاريع التي يتم تنفيذها دون احتساب ضريبة القيمة المضافة اسوة بالمشاريع التي تنفذ بمعرفة المؤسسات الدولية .

ومن أجل سرعة الانجاز والعمل وفق المتطلبات العصرية والشفافية فانه يتطلب من السلطة الفلسطينية بفرعيها ما يلي :

1. تمنح هيئة الاعمار صلاحيات خاصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بفرعيها لحين المصالحة الحقيقية الكاملة ، من اجل ضمان تقدم العمل في مشروع اعادة الاعمار بعيدا عن البيروقراطية والمركزية والخلافات الحزبية ولضمان الدعم الدولي . ويطلب من كافة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة تزويد الهيئة بكل المعلومات الخاصة بعملية اعادة الاعمار التي لديها
2. تقوم هيئة الاعمار بفتح 5 فروع لها في كل محافظات غزة لتسهيل عملية جمع المعلومات والتاكد من صحتها والاشراف على تنفيذها ، ويتم تعيين مدير لكل فرع ونواب له في المجالات المالية والفنية والإدارية والشئون الاجتماعية بالإضافة إلى الطاقم اللازم
3. تعمل هيئة الاعمار بشفافية مطلقة وتقوم بنشر تقارير شهرية حول كل مايتعلق بعمل الهيئة بعد تقديم هذه التقارير للجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية ولممثلي الدول المانحة .
4. يكون تعيين الموظفين في هيئة الاعمار بموجب اعلانات مسبقة لاعطاء الفرصة لجميع المواطنين للتنافس الشريف ، دون النظر لاية ارتباطات حزبية اوطائفية او عائلية بعيدا عن المحاصصة ، ويتم تعيين الموظفين وفق عقود مؤقتة تنتهي بانتهاء المشروع .
5. تخضع هيئة الاعمار للرقابة من قبل الهيئة العامة للرقابة في كافة المجالات التي تعمل بها .

6. تخضع هيئة الاعمار للرقابة والمساءلة من قبل مجلس أمناء الدول المانحة "AHLC " The Ad Hoc Liaison Committee

ملاح

1. في جميع الحالات الخاصة باعادة البناء يكون من صلاحيات هيئة الاعمار مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع بالطريقة التي تراها مناسبة ، ويكون من حقها ايقاف اية مستحقات في حال عدم تسلمها التقارير الشهرية حسب الأصول أو في حال قيام الجهة المستفيدة بأية مخالفات ، وهذا ينطبق على كافة المشاريع (اسكان – بنية تحتية – مباني حكومية ومؤسسات عامة) .
2. كان من المفروض على كافة الجهات عدم السماح بازالة انقاض المباني المدمرة قبل السماح باعادة فتح المعابر ، لما كانت تمثله هذه الانقاض كشاهد حقيقي وواقعي على شراسة وعنف الحرب على غزة ولما كانت تمثله من دعاية سيئة لاسرائيل .

اولا : اعادة بناء المباني الخاصة

من تجارب دولية سابقة (خاصة في الهند)، تبين أن أسرع وأنجع الطرق لاعادة الاعمار وخاصة للمباني الخاصة ، هي توفير الدعم المالي اللازم لكل صاحب مبنى تم تدميره أثناء الحرب على غزة ... حيث تترك له الحرية في اختيار المهندس أو المقاول للاشراف وتنفيذ العمل وربما المساعدة في عملية التنفيذ ، وفق مخططات وضوابط ومعايير يتم وضعها من قبل هيئة الاعمار لهذا الغرض وأهمها مايلي :

1. تقوم هيئة الاعمار بدراسة التقارير والدراسات التي تم تجهيزها من قبل المؤسسات والجهات المختلفة مثل : السلطة الفلسطينية – وزارة الاشغال والاسكان في غزة – UNDP , وغيرها، ولضمان عدم ازدواجية المساعدة أو التعويض .

2. تقوم هيئة الاعمار بافتتاح 5 فروع في محافظات غزة لتسهيل الامور على المواطنين ، بحيث يقومون بتقديم طلباتهم في المحافظة التابعة لهم

3. اعتماد تقرير نهائي لإعادة الإعمار من قبل هيئة الاعمار ، وتعطى الأولوية لدراسة واقرار التعويضات لاصحاب المباني المقامة على ملكية خاصة ، اما تلك المقامة على أراضي حكومية أوأراضي الغير يتم دراستها في مرحلة لاحقة .

4. الطلب من أصحاب المباني المتضررة كليا تقديم مخططاتهم الجديدة للحصول على التراخيص اللازمة حسب الأصول (اقتراح بان يتم دفع رسوم رخص البناء من قبل هيئة الاعمار للبلديات المختلفة) .

5. بعد الحصول على التراخيص اللازمة يتقدم المواطن بطلب التعويض لهيئة الاعمار مرفقا برخصة البناء وعقود الاشراف والتنفيذ مع المهندسين والمقاولين الذين سيتولون عملية الاشراف والتنفيذ ورفع التقارير اللازمة حسب الأصول .

6. يتم صرف 25% من قيمة التعويض كدفعة أولى للبدء باعمال اعادة الاعمار كدفعة أولى ، تتبع بدفعة أخرى مماثلة (25%) بعد الانتهاء من عملية صب الاساسات والحزامات الأرضية ، تتبع بدفعة ثالثة بنفس النسبة (25%) لانهاء اعمال الخرسانة والمباني ، تتبع بدفعة بنسبة 12.5% للبدء باعمال التشطيب ، كما يتم صرف النسبة المتبقية (12.5%) بعد الانتهاء من كافة اعمال اعادة البناء والتشطيب.

7. في حالات اعادة البناء للمباني المدمرة جزئيا ، يتم صرف التعويض على 3 مراحل ، الأولى بنسبة 50% عند البدء بالعمل ، والثانية بنسبة 25% بعد الانتهاء من الأعمال الخرسانية والمباني من أجل القيام باعمال التشطيب ، على أن يتم صرف الدفعة الأخيرة (25%) بعد الانتهاء من كافة أعمال الترميم واعادة البناء والتشطيب .

8. يكون من حق صاحب البناء القيام بتعديل المخططات الأصلية للبناء ، وفي حال زيادة المساحة الجديدة للبناء يتحمل صاحب البناء تكاليف الزيادة في البناء ويتم تعويضه فقط عن المباني التي كانت قائمة قبل عملية اعادة البناء سواء للمباني التي دمرت كليا أوالمدمرة جزئيا .

ثانيا : عملية اعادة بناء البنية التحتية

بعد مرور مايقارب5 سنوات على انتهاء الحرب على غزة في العام 2009، وبعد مرور اكثر من 3 شهور على تشكيل حكومة التوافق الوطني ، ولعدم توفر مواد البناء وبأسعار معقولة لاعادة بناء المشاريع المدمرة فان هذه المشاريع (سواء تلك التي تم التخطيط لاقامتها ولم تتم للنقص الحاد في مواد البناء أو تلك التي تم تدميرها أثناء الحروب والاجتياحات على غزة) ، اصبحت الآن بحاجة الى اعادة النظر حتى يتم تطويرها بشكل يتناسب ومتطلبات العصر وحاجة وخدمة المواطنين . كما أنه من الأهمية بمكان التأكد والحصول على الضمانات اللازمة من المجتمع الدولي لارغام اسرائيل بعدم اعادة استهداف وتدمير المشاريع الخاصة بالبنية التحتية

في مجال اعادة بناء مشاريع البنية التحتية نقترح اتباع الخطوات التالية :

تقوم كل بلدية او مؤسسة بتقديم طلباتها واقتراحاتها لاعادة بناء ماتم تدميره اثناء الحرب على غزة ، ويتم اعتماد هذه المشاريع من قبل هيئة الاعمار .

يحق للجهة صاحبة العلاقة أن تقوم بتسمية وتطوير المشاريع الأصلية التي تم تدميرها (كليا اوجزئيا) ، الا أن التعويض يتم فقط بموجب حجم المشاريع الاصلية ، مع تأكد هيئة الاعمار بان الجهة صاحبة العلاقة لديها الإمكانات المالية اللازمة لتكملة الميزانية اللازمة لتطوير المشروع .

تقوم الجهة صاحبة العلاقة (بعد اعتماد المشروع وقيمة التعويض من قبل هيئة الاعمار) بتقديم المخططات ووثائق العطاء كاملة لهيئة الاعمار لاعتماد المبالغ اللازمة .

يـتم طـرح العطـاء فـي مناقصـة يشـارك بهـا المقـاولون تحـت اشـراف هيئـة الاعمـار (تعطـى الأولويـة لمقـاولي قطـاع غـزة ، ولكـن يمكـن التـآلف بـين المقـاولين المحليـين وغيـرهم مـن الفلسـطينيين او الاجانـب بحيـث يكـون المقـاول المحلـي فـي غـزة هو المقاول الرئيسي) .

بعـد رسـو العطـاء علـى المقـاول ، يـتم توقيـع عقـد بـين الجهـة صـاحبة العلاقـة والمقـاول ويعتمـد هـذا العقـد مـن قبـل هيئـة الاعمـار . تقـوم هيئـة الاعمـار بصـرف 50% مـن قيمـة التعـويض مباشـرة للجهـة صـاحبة العلاقـة ، يتبـع بنسـبة 25% عنـد انتهـاء العمـل فـي المشـروع . أمـا بـاقي المبلـغ (25%) يـتم صـرفه بعـد الاسـتلام الابتـدائي للمشـروع ، مـع ملاحظـة ان كـل جهـة صـاحبة العلاقـة تتعامـل مـع مسـتحقات المقاول بموجب شروط العقد .

ثالثـــا : عمليـــة اعـــادة بنـــاء المبـــاني الحكوميـــة والمؤسسات العامة

لاشـك أن الحكومـة فـي غـزة تعـاني حاليـا بعـد تـدمير العديـد مـن المبـاني الحكوميـة والمؤسسـات العامـة جـراء الحـروب علـى غـزة ، ممـا أدى الـى قيـام بعـض الـوزارات بالعمـل مـن خـلال مبـاني مؤقتـة لاتلبـي متطلبـات العمـل فـي الـوزارات المختلفـة ولاتتناسب مع متطلبات العصر وحاجة وخدمة المواطنين .

كمـا أنـه مـن المهـم أيضـا قبـل البـدء باعمـال اعـادة بنـاء المبـاني الحكوميـة والمؤسسـات العامـة الحصـول علـى ضـمانات دوليـة بعـدم اسـتهدافها مـن قبـل إسـرائيل مـرة أخـرى .كمـا أنـه مـن المهـم أيضـا الأخـذ بعـين الاعتبـار أن تقـوم كـل وزارة أو مؤسسـة بتقـديم اقتراحاتهـا الـى هيئـة الاعمـار فـي حـال رغبتهـا فـي تطـوير هـذه المبـاني ، وعدم إعادة بنائها كما كانت في السابق .

عند إعادة بناء المباني الحكومية والمؤسسات العامة يتم اتباع مايلي :

تقوم الوزارة أو الجهة المسئولة عن المبنى الحكومي المدمر بتقديم مقترحاتها لاعادة البناء الى هيئة الاعمار لدراستها واعتمادها من أجل تخصيص المبالغ المقدرة لاعادة البناء .

بعد الاعتماد من قبل هيئة الاعمار ، تقوم الوزارة أو الجهة المختصة بتجهيز المخططات ووثائق العطاء اللازمة لاقامة المشروع من خلال الاعلان عن مسابقة (عطاء) بين المكاتب الهندسية المحلية لاعمال التصميم والاشراف على المشروع ، على ان يتم تشكيل لجنة خاصة في الوزارة تشارك بها هيئة الاعمار لمتابعة عملية طرح العطاءات ودراسة العروض المقدمة من المهندسين والمقاولين واحالتها.

تكون علاقة المكتب الهندسي المصمم والمشرف على تنفيذ المشروع مع هيئة الاعمار مباشرة، مع امكانية اطلاع الوزارة أو الجهة المختصة على كل ما يتعلق بالمشروع .

تعتمد هيئة الاعمار قرارات اللجنة المختصة والمتعلقة بعمليات احالة عطاءات التصميم والاشراف والتنفيذ بعد دراستها .

يتم توقيع العقود مع المكتب الهندسي والمقاول من قبل هيئة الاعمار ، ومن ثم تقوم الهيئة باحالة العطاءات المتعلقة بالمشروع ، وتكون الهيئة مسئولة عن عملية صرف مستحقات المكتب الهندسي والمقاول .

تقوم الوزارة أو الجهة صاحبة المشروع بتسمية مهندس مسئول ومتخصص في مجال المشروع (ممثل عن المالك) ، لمتابعة اعمال التنفيذ بالتنسيق مع مهندس المشروع المعين من قبل المكتب الهندسي والمعتمد من قبل هيئة الاعمار .

يتم عقد اجتماعات اسبوعية في موقع العمل لمتابعة حسن التنفيذ وحل أية مشاكل قد تطرأ اثناء العمل ، كما يقوم كل من المقاول ومهندس المشروع برفع

تقارير شهرية حول تقدم العمل وفقا للبرنامج الزمني المعد من المقاول والمعتمد من مهندس المشروع وهيئة الاعمار.

يتم صرف مستحقات كل من المكتب الاستشاري والمقاول من قبل هيئة الاعمار بعد اعتمادها من كافة الجهات المختصة بالمشروع (مهندس المشروع – المكتب الهندسي – الوزارة أو الجهة المختصة – هيئة الاعمار) .

ملاحظات عامة :

1. في جميع الحالات الخاصة باعادة البناء يكون من صلاحيات هيئة الاعمار مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع بالطريقة التي تراها مناسبة ، ويكون من حقها ايقاف اية مستحقات في حال عدم تسلمها التقارير الشهرية حسب الأصول أو في حال قيام الجهة المستفيدة بأية مخالفات ، وهذا ينطبق على كافة المشاريع (اسكان – بنية تحتية – مباني حكومية ومؤسسات عامة) .
2. من المفروض على كافة الجهات عدم السماح بازالة انقاض المباني المدمرة قبل السماح باعادة فتح المعابر ، لما كانت تمثله هذه الانقاض كشاهد حقيقي وواقعي على شراسة وعنف الحرب على غزة ولما كانت تمثله من دعاية سيئة لاسرائيل .

الاستنتاجات والتوصيات :

1. المصالحة الفلسطينية الحقيقية: من الصعب البدء بعملية الاعمار قبل فك الاشتباك بين جناحي الوطن ، وبالرغم من تشكيل حكومة ائتلاف تم الموافقة عليها ووزرائها من الطرفين (فتح وحماس) ، الا ان القطيعة مازالت مستمرة لعدم صرف رواتب موظفي حركة حماس من ناحية ، ولرفض هؤلاء الموظفين التعاون مع الوزراء الجدد .
2. ضرورة تشكيل هيئة مستقلة لاعادة اعمار غزة ، ضمن ضوابط ومعايير خاصة لضمان عدم تأخر عملية اعادة الاعمار بعيدا عن الروتين

الحكومي ، وبالتوافق بين كل من حركتي فتح وحماس طالما استمر الانقسام السياسي والجغرافي ، بحيث تكون عملية اختيار المسئولين والعاملين في الهيئة من الفنيين المتخصصين المؤهلين في المجالات المختلفة ، ويتم اختيارهم بالتوافق بعيدا عن المحاصصة والحزبية.

3. التاكد بالحصول على ضمانات دولية لعدم تدمير ما يتم إعادة بناؤه ، وعدم اعطاء الفرصة لاسرائيل بالاعتراض على اعادة اعمار اي من المساكن أو المصانع التي دمرت ، وخاصة تلك التي تقع على الحدود الشرقية لمدينتي غزة وجباليا .

4. ضمان التوصل إلى هدنة أو معاهدة طويلة المدى (10 سنوات على الاقل) مع الجانب الإسرائيلي لضمان عدم إعادة استهداف قطاع غزة في حرب شرسة أخرى .

5. ضرورة فتح المعابر بشكل كامل وإدخال المواد الخام ومواد البناء وعدم الاعتماد على توريدها من اسرائيل فقط .

6. وضع القوانين والقرارات اللازمة لضمان عدم منافسة الشركات العربية والأجنبية للشركات المحلية في القطاع والضفة الغربية ، مع إعطاء الأولوية للمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات في قطاع غزة للتخفيف من نسبة البطالة المرتفعة جدا (اكثر من 55%) .

7. ضمان البدء ببناء ميناء غزة البحري (يمكن استئجار مرفأ عائم كمرحلة اولى لحين بناء ميناء غزة) وإعادة بناء مطارغزة الدولي ، لتسهيل عملية استيراد المواد الخام ومواد البناء وتسهيل عملية تنقل الأفراد والخبراء ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مراقبين دوليين لعملية مراقبة المواد المستوردة كما كان متبعا في معبر رفح لحركة الأفراد ، من أجل ضمان عدم قيام اسرائيل باختلاق الأعذار حول المواد المستوردة .

8. وضع الدراسات اللازمة لإمكانية تحويل قطاع غزة إلى منطقة تجارية متميزة كمرحلة أولى نحو تحويل القطاع إلى منطقة تجارة حرة تتبع

السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتخدم كافة الدول في المنطقة مستقبلا من أجل تعويض الشعب الفلسطيني في غزة عن المعاناة الطويلة والمستمرة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 .

9. وضع الدراسات اللازمة لإنشاء ممر امن بين قطاع غزة والضفة الغربية ، ووقف عملية الملاحقة الإسرائيلية لأبناء غزة الفلسطينيين الذين يقطنون ويعملون في الجزء الآخر من الوطن (الضفة) .

10. دراسة التوسع في عمليات توليد الكهرباء ، لضمان استمرار عجلة الإنتاج بشكل يضمن نمو اقتصادي بشكل ثابت ، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية خاصة في المباني العامة والخاصة.

11. ضرورة تنفيذ مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي لكل من غزة والوسط- خانيونس- رفح من اجل استخدام المياه المعالجة في الزراعة من ناحية ومن ناحية اخرى ضخ المياه الزائدة في نخزون المياه الجوفي .

12. تخصيص قطع من أراضي المحررات لاقامة مشاريع اسكان لاستيعاب بعض المتضررين ، وخاصة لمن تدمرت مبانيهم التي كانت قائمة على أراضي حكومية ، أو على أراضي الغير.

ملاحظة :

ضرورة تشكيل مجلس امناء بمعرفة ورئاسة رئيس السلطة الفلسطينية ، يشمل اعضاء من بعض الدول المانحة للاشراف ومتابعة عملية اعادة الاعمار لضمان الشفافية الكاملة.

ثانياً

النقاش والمداخلات

نقاشات ومداخلات

وائل قديح :

فيما يتعلق بمعبر كارني فان إسرائيل سوف تقوم بتفكيكه بشكل نهائي وتتعامل معه انه ساقط امنيا وبالتالي لن تدخل الحصمة والحديد .

رد: م. نبيل أبو معيلق :

نحن نتحدث عن حلول ،كرم أبو سالم يعمل ويدخل الآن 400 طن ومن ثم 600 وبعد أربعة أشهر 800 طن الحلول هي صوفا كارني ايرز ومن ثم نطالب الجانب المصري لوضع رؤية جديدة في حال تحسن أوضاع السلطة وحماس ومصر .نحن نحاول كسر الجليد لفتح المعابر وفي حال الوضع مغلق فإننا نبحث عن أي حلول أخرى ممكنة حتى لو مع الجانب الإسرائيلي وحين نقول أن كارني ساقط امنيا فهذه معلومات إسرائيلية في حال صحت فليفتحوا معبر صوفا أو ايرز .إن الهدف هو إدخال 1000 شاحنة كي يتم التعمير خلال سنتين أو ثلاثة سنوات ونحن الآن نتحدث عن 400 شاحنة من المأكل والمشرب والملبس و1000 شاحنة لإعادة اعمار الإنشاءات إذن الهدف إيجاد رؤية لزيادة عدد المدخولات إلى غزة.

مهندس عادل

بالنسبة لموضوع فئات المقاولين وتوزيع العمل عليهم لا يوجد تنافس لان كل مقاول له حصة معينة.

➢ عماد الخالدي:

هنـاك جهـود تبـذل الآن فـي إطـار المؤسسـات الدوليـة وبعـض المؤسسـات حصـلت علـى تمويـل وجمعـت معلومـات وموافقـة مبدئيـة علـى موضـوع إعـادة الاعمـار فهـل هنـاك تنسـيق بـين هـذه الجهـود وأيـن نحـن مـن موضـوع الإغاثـة والاعمـار السـريع أو المؤجل؟نحن نسمع عن تنسيق بين المؤسسات الدولية أين نحن من هذا الأمر ؟

➢ رد: م. نبيل أبو معيلق

إن موضـوع الفئـات وجـد لإبعـاد الاقتصـاد الفلسـطيني عـن الخسـائر ولان هنـاك تعثـر عنـد بعـض المقـاولين وكـي نبتعـد عـن هـذه الأزمـات تـم التوزيـع حسـب الكفـاءة والمهـارة الفنيـة والماليـة والإداريـة ونحـن نبتعـد عـن قضـية التنـافس ويـتم وضـع التكلفـة والضـرائب الحكوميـة والعـاملين والنقـل ونسـبة معقولـة يتفـق عليهـا الكـل الفلسـطيني مـن حكومات ومؤسسات هكذا يتوزع العمل .

قضـية المؤسسـات الدوليـة والإغاثـة مـن بعـد الحـرب بـدأت عمليـة حصـر الأضـرار ووقعـت السـلطة الوطنيـة مـع ال UNDP اتفاقيـة لحصـر الأضـرار فـي قطـاع غـزة وعقـدوا اتفاقيـة مـع اتحـاد المقـاولين وبالشـراكة مـع وزارة الأشـغال والانـروا أيضـا لتوحيـد الجهـود وتـم المضـي فـي هـذا العمـل عشـرة أيـام حتـى اعتـرض مسـئول الانـروا وفصـل المجموعـة التابعـة لـه عـن العمـل معنـا وأصـبح يعمـل وحـده مـع اللاجئـين .إن موضـوع الحصـر التـابع لـل UNDP والأشـغال قـد انتهـى بنسـبة 99% أمـا الانـروا فلـم تنته بعد وهي في منتصف الطريق الميدان لان خطتهم 4 شهور ونحن شهران .

هنـاك خـلاف مؤسسـة كيكـا التركيـة فاجأتنـا بـدعوة خمسـة مقـاولين لا نعلـم عـنهم ووزارة الأشـغال أيضـا لا تعلـم عـنهم تمـت دعـوة المقـاولين لعمـل 1000 كرفـان بأشـكال مختلفـة وعلمنـا أن القـرار رسـا علـى سـهيل السـقا وكـان هـذا الأمـر مفاجـأة لـوزارة الأشـغال .هنـاك اجتهـادات مـن مؤسسـات دوليـة .بـدل أن نحضـر الاسـمنت لعمـل بركسـات لـدينا 44 ألـف شـقة مـدمرة جزئيـا بحاجـة لنصـف طـن مـن الاسـمنت يمكـن إدخـال الاسـمنت لهـا وبـذلك نحـل 44 ألـف مشـكلة هنـاك تخـبط وعـدم تنسـيق بـين

حكومة التوافق والمؤسسات الدولية وعلى بكدار كجهة حكومية أن تكون على توافق مع الحكومة .

➢ د. محمد حجازي

اعتقد أن مبلغ 5.4 مليار دولار هو مبلغ وهمي غير واقعي، لان ما تم رصده فعلا للاعمار هو نصف هذا المبلغ. وهناك قضية أخرى لا يمكن انجاز عملية إعادة اعمار قطاع غزة دون وجود مصالحة حقيقية في غزة لأنه حتى المانح يشترط هدوء الوضع على ارض الواقع هناك كارثة وحتى خطة سيري هي خطة السلطة وإسرائيل لقد عقدنا مساومات على حساب المواطن الفلسطيني .

➢ أ. حامد جاد

حتى الآن المواطن العادي لا يعرف تفاصيل هذه الخطة ويسمع فقط بعض المعلومات من التجار في السوق السوداء هناك خلل في التوزيع ودور المؤسسات الدولية التي تكفلت بتوزيع هذه الكميات المحدودة وحتى الآن لا يوجد وضوح لا عند السلطة أو بكدار أو المؤسسات حول المرحلة القادمة هل سيتم إدخال كميات كبيرة من مواد البناء وهل سيكون هناك توزيع أموال للمتضررين بشكل مباشر كي يتمكنوا من تحديد احتياجاتهم بالنسبة للإسكان.

➢ د. نصر أبو معيلق

كل قطاع اقتصادي أو اجتماعي في قطاع غزة يعاني من مشاكل وتلك المشاكل كما وصفتها الخطة مشاكل هيكلية لكن المعالجة هي معالجة وظيفية وليست هيكلية.الجميع يتحدث عن نمو وليس تنمية اقتصادية ولا توجد خطة اقتصادية وقرار التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية يحتاج إلى قرار سياسي فهل يوجد قرار سياسي فلسطيني ؟لا يوجد بسبب الانقسام فكيف يمكن أن تصبح تنمية أو إعادة اعمار في ظل وجود جميع المفاتيح بأيدي إسرائيل والجميع يتوسل لها ولا يستطيع احد التنبؤ بما سيحدث غدا وكيف يمكن حل مشكلة البطالة .الجميع يتحدث عن مساعدات لا يمكن وجود مجتمع يتحدث عن مساعدات أجنبية يحل من خلالها مشكلة البطالة والاقتصاد الفلسطيني .إن الدخل القومي الفلسطيني في الجزء الأكبر منه ليس إنتاج فلسطيني بل مساعدات فعلى سبيل المثال رواتب الموظفين

هي مساعدات وليست من إنتاجنا إذن ما هي الحلول الحل هو الاستثمار في كافة المجالات لكن الاستثمار لا يحيا مع الفساد والمحسوبية إذن غزة لا تحتاج إلى إعادة اعمار في مجال واحد بل هي بحاجة لخطة وطنية.

➢ أ. خالد جبر:

لم يتحدث المتحدث المتحدثون عن الواقع في موضوع إعادة الاعمار نحن لسنا بحاجة لخطة ويجب معرفة وضع غزة الحقيقي .لدينا قطاع عام وقطاع خاص ومنظمات أهلية عندما يكون القطاع العام ضعيف يعطي مجال للمؤسسات الدولية والأهلية.القطاع العام في غزة ضعيف جدا ولا يستطيع تقديم شيء فكيف يتم إعادة اعمار قطاع غزة في ظل عدم وجود جميع المكونات .هل إعادة الاعمار مشكلة سياسية اقتصادية اجتماعية في غزة نحن لسنا بحاجة إلى كرفانات .لو عشنا في حالة استقرار لسنا بحاجة إلى خطط نحن بحاجة لاستقرار وتجديد وتقوية القطاع العام والحيوية والنشاط السلطة الوطنية الفلسطينية إذا لم تكن قوية لن تستطيع أجندتها إعادة الاعمار .أود لفت النظر إلى أمر وهو أن هناك مشكلة لقد صرفنا 80 مليون دولار لتأجير مساكن للمتضررين ولا يوجد صوت فلسطيني قوي يطالب أن يساهم رجال الأعمال الفلسطينيين بإعادة الاعمار .يوجد دور خفي لحركة حماس وهذا الدور مهم جدا الحديث فيه وهي تريد المشاركة في موضوع إعادة الاعمار وهذا أمر معطل.

➢ د. سهيل دياب

سأتحدث في قطاع التعليم بشكل خاص .التخطيط أمر أساسي ولا اتفق مع الزميل إننا لسنا بحاجة إلى خطة لان أي عمل اتكالي مصيره الفشل.لا احد ينكر أهمية التخطيط ونحن بحاجة إلى تشخيص واقعنا وتحديد احتياجاتنا ثم نضع الخطة ولا يكفي تحديد الواقع والتحديات لكن لابد من وضع اقتراح لتذليل هذه العقبات .لم يتم التطرق في الخطة إلى مشكلة التعليم العالي .يتميز مجتمعنا الفلسطيني بالفتوة لان معظم أفراده في سن الشباب وخاصة في سن القبول للجامعة.لم تستوعب مؤسساتنا التعليمية سوى 30% من أبناء شعبنا وجميعنا نعلم أن مجتمعنا الفلسطيني يكاد يكون خال من أي ثروة طبيعية ولا نملك سوى أدمغة أبنائنا وإذا لم تستثمر هذه

الفئة فان مصير مجتمعنا لن يكتب له النجاح مهما توافرت المواد المادية .إن المشكلة الأساسية في التعليم ومؤسساته هي مشكلة التمويل ونوعية التعليم المقدم لأبنائنا .بالنسبة لمشكلة التمويل فان مؤسساتنا التعليمية وبخاصة التعليم العالي تعاني حتى الآن من عجز في ميزانياتها ولا تستطيع دفع رواتب العاملين فيها.إضافة إلى تدني رواتب أعضاء هيئة التدريس والباحثين في هذه المؤسسات وهذا أدى وسيؤدي إلى هجرة الكثير من الكفاءات وقد حدث هذا الأمر بالفعل وهاجر عدد كبير من ذوي الكفاءات إلى الخارج.إن رفع الرسوم في هذه الفترة هو أمر صعب أو مستحيل في ظل الظروف الحالية مما أدى إلى تكدس الطلاب في عدد من الجامعات التي أعطت تسهيلات بشكل واضح (جامعة الأقصى لأنها جامعة حكومية)وضعت الكثير من التسهيلات لذا اتجه معظم الطلاب إليها رغم أنها تقدم برامج تقليدية لسنا بحاجة لمعظمها لكن لقلة التكلفة اتجه إليها الطلبة .لا توجد سياسة تمويل واحدة في الجامعات إضافة إلى مشكلة نوعية البرامج التعليمية فان معظم مؤسساتنا في قطاع غزة أو الضفة تقدم برامج تقريبا متشابهة ونحن لسنا بحاجة إلى معظم تلك البرامج ونحن بحاجة إلى برامج نوعية في ظل المستجدات التي نعيشها .في كل عام يتم تخريج 11 ألف طالب من كلية التربية ولا يتم استيعاب أكثر من 200 منهم لذا يجب تضمين هذه المشاكل في الخطة.

➢ د. م. لؤي مصلح

بما أن التخطيط هو أساسي لكل عمل ناجح فنحن لا نستطيع عمل كل هذا التخطيط بمعزل عن خطة شاملة لإدارة الصراع العربي الفلسطيني للعشرين أو الخمسين سنة القادمة ويجب أن يكون لدينا مجلس أمناء للاعمار وان تكون كل هذه الخطط إستراتيجية شاملة .

لكن ليس لدينا إستراتيجية لإدارة الصراع تلتزم بها جميع الفصائل ولو تعطل مشروع المساعدات يجب أن تكون لدينا خطة بديلة تعتمد على الموارد الذاتية سواء من الفلسطينيين أو العرب.

بغض النظر عن الصراع العسكري والسياسي الموجود بيننا وبين إسرائيل فان اليهود يراهنون أن الفلسطينيين يشكلون منافس اقتصادي لهم في الأسواق

العالمية والإقليمية.هناك ثروة فلسطينية موجودة في البحر وهي الغاز لكن للأسف الشديد لا يمكننا الحصول على حصتنا من تلك الثروة الفلسطينية وهذه الثروة لو استطعنا الحصول على أي جزء منها تكفينا لإعادة الاعمار ودعم الخطة .

➢ جمال البابا :

جميع الأوراق التي قدمت تتعلق بالخطط ولكن جميع المداخلات تتعلق بالجانب التنفيذي للخطط ولا يوجد مختص للرد على ذلك .

➢ المهندس عماد الخالدي:

هناك جهات بدأت تخطو خطوات عملية وموضوع الخطط أمر مهم لكن عند سماعي لها شعرت أنها في سياق حل الدولتين بغض النظر عن جودتها وبكدار ومركز التخطيط جهات فلسطينية من الجيد لو طرحت خطوة عملية في إطار فتح مسار لكافة المسارات العاملة الآن برغم الاختلاف في التنسيق واقصد المؤسسات الدولية مثل UNDP لكن نحن بحاجة لخطوة عملية استباقية مثلا لو قام مركز التخطيط بإعلان لكافة الجهات الفلسطينية أفراد ومؤسسات أو شركات لديها خبرة أو تقنيات أو إمكانيات أو بدائل فيما يتعلق بمراحل الخطة سواء الإغاثة أو المرحلة المتوسطة أو النهائية في الاعمار نجد أن قدراتنا الذاتية لابد أن تكون بشكل متوازي مع الخطط والدراسات .قبل فترة طرح الهلال الأحمر القطري مناقصة لعمل كرفانات من الصفيح لكنه تفاجأ بوجود بعض الخامات الأفضل منه في قطاع غزة .لقد تم طرح هذه المناقصة دون معرفة رأي الشخصيات المختصة في قطاع غزة فإذا نجحنا باتجاه فتح مسار لشق قناتنا بأنفسنا فأنني أتوقع اغنائها لان جميع الجهود الأخرى ستصب فيها وأنا أخشى أن تجرنا المسارات الأخرى لها .

ردود مُعدي الأوراق

م. محمد النجار

في عام 2008 –2009 وضعنا خطة لإعادة اعمار قطاع غزة وكانت التقديرات المباشرة مليار وتسعمائة وخمسون مليون دولار هذه الخطة وضعت أمام 17 خبير من جميع الدول العربية وشملت جميع المواضيع الاقتصادية والزراعية وغيرها وكان رأيهم أنهم حين قرءوا التقرير اعتقدوا أننا نبالغ في الأرقام لكن عند رؤية حجم الدمار على ارض الواقع بلغت التكلفة لديهم ما يزيد عن أربعة مليار دولار .نحن معتادون في بكدار على الشفافية المطلقة بخصوص الأرقام وعملنا لم يتم إلا بالتنسيق مع كل الوزارات والجهات المعنية ونحن قادرون على إعادة اعمار قطاع غزة دون الحاجة لأحد من الخارج ولدينا القدرة على الإيفاء بخطة التنمية .يوجد في خطتنا تفاصيل دقيقة جدا لكل شيء وبالأرقام وقد وضعنا الخطة لإعادة النظر فيما قدم لنا من أرقام ومعلومات وشكلنا لجان مع الصحة والتعليم وقطاعات أخرى وعايننا المواقع.ونحن في بكدار نقوم بدورنا في عملية التنفيذ والإشراف على ذلك .قمنا بناء على طلب الوزير محمد اشتيه بإعداد مقترح مشروع ووضعنا جميع المشاريع للتعليم والصحة والمساجد والبنية التحتية والمياه والصرف الصحي والطرق هذه الخطة موجودة الآن في رام الله كمركزية لتقديمها للدول المانحة للبدء في عملية التنفيذ ولم نتدخل في مجال الإسكان لإتاحة المجال للجميع للعمل .

التعليم العالي تم تناوله بشكل كبير في خطتنا .منذ عام 1948 وحتى الآن كل شي مرتبط بإسرائيل والجميع يتمنى الابتعاد اقتصاديا وفي جميع المجالات عنها لكن هي موجودة ويجب أن يكون لدينا رؤية لتحقيق أهدافنا.لقد مضت 75 يوما على الحرب ولم يحدث شيء على ارض الواقع المشاكل السياسية هي أيضا معوقات فمثلا حين تم إدخال 600 طن هل تم توزيعها على المتضررين الحقيقيين أم حسب المعارف والعلاقات المشكلة السياسية لا يجب أن تتدخل بالمطلق في موضوع إعادة الاعمار والتنمية .

لـدينا آليـة للتنميـة وإعـادة الاعمـار لكـن لا احـد يسـمع حتـى الحكومـة دورهـا ضعيف في غزة أين دور الحكومة أمام جهة معيقة لإعادة الاعمار ؟

➢ المهندس على أبو شهلا:

فـي الأعـوام السـابقة وفـي هـذا العـام كـان مـن ضـمن الوعـود أن يكـون جـزء مـن التبرعات لموازنة السلطة الفلسطينية إما لسداد الديون أو لمشاريع مستقبلية.

لا شـك أن الكارثـة قادمـة وإسـرائيل تضـع شـرط لإعـادة الاعمـار وهـو نـزع سـلاح المقاومـة وهنـا أمامنـا سـؤال اسـتفهامي كبيـر هـل سـنعمل وفـق اقتصـاد مقـاوم يعنـي أن تسـتمر المقاومـة وهـذا يعنـي ألا يكـون هنـاك إدخـال لمـواد البنـاء والاسـمنت تحديـدا لأنـه العنصـر الرئيسـي فـي الخرسـانة .لـدينا مـن 2,15 إلـى 2,30 مليـون طـن خرسـانة مـن الخرسـانة المهدمـة التـي نسـتطيع تكسـيرها وإعـادة اسـتخدامها ولـدينا أيضـا كميـة ضـخمة مـن الحديـد مـن المبـاني المهدمـة يمكـن إعـادة اسـتخدامها لكـن يظـل الاسـمنت العنصـر الرئيسـي .إسـرائيل تعلـم انـه لـدينا حصـمة وحديـد وان بإمكاننـا العمـل لكنهـا تريـد معاقبـة الجميـع مـن الشـعب الفلسـطيني وبالـذات فـي قطـاع غـزة للضـغط علـى المقاومـة الفلسـطينية وعلـى أهـل غـزة مـن اجـل الحصـول علـى هدنـة طويلـة الأمـد من 10 إلى 15 عاما.

موضـوع شـركة الكولوسـتر التـي تحـدثت أن إعـادة اعمـار قطـاع غـزة بحاجـة إلـى 18 عامـا نحـن لا نريـد ذلـك مـن أي جهـة نحـن نريـد مـواد بنـاء .إذا كانـت إسـرائيل تـتحجج أن الاسـمنت يسـتخدم فـي الأنفـاق فقـد صـرح الإخـوة فـي القسـام منـذ أسـبوعين بـأنهم يسـتخدمون الطـين المحـروق وهـذا كـان معروفـا قبـل الاسـمنت وبالتـالي السـبب الإسـرائيلي هـو سـبب وهمـي الغـرض منـه إشـغالنا فـي مواضـيع لننسـى مـا يحـدث فـي القدس والضفة الغربية واستملاك الأراضي في الضفة الغربية

–موضـوع خطـة سـيري أنهـا سـرية حتـى هـذه اللحظـة وحـين طلبنـا الخطـة التـي هـي اقتـراح مـن سـيري يتبنـاه الإسـرائيليون والفلسـطينيون ويـدعي سـيري انـه مـن وضـع رؤوس أقـلام الخطـة وبالتـالي يـتم تنفيـذها وهـو مراقـب فقـط ومـن ضـمن الخطـة فـتح معبـر ايـرز لإدخـال الاسـمنت وهـذا الأمـر يحتـاج إلـي إقنـاع الجانـب الإسـرائيلي انـه لـن تكون هناك مقاومة من الموقع الذي سيتم إدخال الاسمنت منه.

–نحن نتكلم عن التنمية وليس النمو وتلك الخطة ستستمر على مدى الثلاث سنوات القادمة وهذه الخطة التي تم وضعها من قبل بكدار كل ما يتعلق بالتنمية فيها ثم انهارت عام 2013 أي قبل الحرب والأمر الذي يساعد في ذلك أن الوزير محمد اشتيه هو محافظ البنك الإسلامي عن فلسطين وبالتالي بإمكانه طرح هذه المواضيع على البنك الإسلامي لإحضار أموال يتم فيها تنفيذ مشاريع تنموية .

يجب البحث عن أماكن عمل للناس ولا يمكن أن يكون هناك تخفيض لنسبة البطالة دون ذلك لقد كانت هناك خطة لإقامة منطقة صناعية ثلاثية في رفح (مصرية إسرائيلية فلسطينية)وهذه الخطة كان الجزء الأكبر منها أمريكي وكان الغرض منها تنفيذ بعض الصناعات الخفيفة وخاصة الملابس وتصديرها إلى أمريكا بدون جمارك .

عند الحديث عن المحسوبية فان الدكتور محمد مصطفى هو نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني ورئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني ورئيس مجلس إدارة الشركة التجارية الفلسطينية التي تحولت إلى سند اليوم كي يتمكن بعد ذلك من التحكم في الحصمة كما تحكم بالاسمنت هذا الكلام لا يتم في جو البلد فيه بحاجة إلى إعادة الاعمار أو خطة سليمة .

هل اقتصادنا اقتصاد مقاوم أم لا وهذا الكلام يوجه للأخوة في حماس إذا كان اقتصاد مقاوم فلنتوقف إعادة الاعمار أما إذا أردنا عمل هدنة طويلة الأمد فالأمر يختلف .

لقد وافق الشيخ احمد ياسين على إقامة دولة في غزة والضفة الغربية كخطوة مرحلية لماذا لا نوافق على ذلك الآن.نحن بحاجة للخطط لأننا كلما وضعنا أمامنا المخاطر التي تجابه المشروع كلما كان المشروع ناجحا.غزة منطقة متميزة بوجودها على ساحل البحر المتوسط عند التفكير في هدنة طويلة الأمد فيجب تحويل قطاع غزة كله إلى منطقة تجارية حرة بكل معنى الكلمة من ناحية كي تعوض الناس الذين عانوا من ناحية أخرى لتصبح مركز للصناعات التي يتم تركيبها في غزة من الصين وكوريا وتصديرها إلى العالم العربي.

كان مشروع ربط غزة بالضفة الغربية ومن ثم ربط الدول المحيطة بها بكافة الدول العربية وهو مشروع طرح من قبل مؤسسة أمريكية واسمه القرص وعملت

الدراسة شركة في شرق الضفة الغربية حتى يتفادوا وجود مستوطنات وبالتالي يتم سحب التمويل الاقتصادي في الضفة الغربية إلى هذا المشروع وكان سيكون طريق متروبوليتان وسكة حديد وقطار وخطوط غاز ومياه وكهرباء مثل هذا المشروع لا يتم إلا في حالة الهدوء ويكلف من 6 إلى 7 مليار دولار.عند وجود خطة سليمة بالإمكان جمع هذا المبلغ .

أنا اويد خطة فلسطينية لإعادة الصراع أين نحن الآن باتجاه مقاومة كاملة أم عدم مقاومة لقد كتبت هذه الخطة في عام 2009 وسلمت للمسئولين في غزة .لدينا الخبرات والكفاءات ولدينا من يقود عمليه اعمار غزة ولكن من يسمع في مراكز صنع القرار .

➢ د مازن العجلة:

بخصوص مبلغ 5,4 هناك بعض التشابك في هذا الموضوع لقد أحصيت جميع الدول التي تبرعت وكان 2,8 وبقية الرقم يأتي في سياق التزامات سابقة تعهدت بها الدول المانحة لدعم موازنة السلطة ومعظم الدول وضعت شروط للتبرع منها من قالت أنها ستدفع على أقساط وأخرى ستدفع لمشاريع محددة بعينها وتحدثت دول أخرى عن أرقام في سياق التزام سابق للسلطة الوطنية الفلسطينية وهذا كله مرتبط باليات الصرف داخل الدولة وهناك بعض الدول تشترط موافقة المجلس التشريعي أو مجلس النواب على صرف المعونات بطريقة معينة وكل هذا يؤثر على الرقم

خطة سيري هي خطة اسرائيلية فقط وليست خطة فلسطينية يوم 8/27 ثاني يوم لوقف العدوان اجتمع سيري مع يؤاف مردخاي وتم الاتفاق على الخطوط العريضة لهذه الخطة وكما نعلم إسرائيل هي التي تقدم الخطط والمشاريع للتوقيع عليها أي أن الخطة قدمت لسيري وبعد ذلك تبناها والسلطة لا تملك إلا الموافقة وكما قال حسين الشيخ وغيره إن تم تعديل بعض البنود فيها ورفض بعضها الآخر في الوقت الذي قبلت بها حماس .إذن هي خطة إسرائيلية تمت الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة ومن قبلنا باعتبارها أمر واقع وهي ليست خطة فلسطينية.

أنا اتفق مع الدكتور نصر جميع المؤشرات تشير أن الموضوع إعادة اعمار فقط.

الاعتماد على الذات مرتبط بالسياسة وأهمية الإطار السياسي لإعادة الاعمار وعملية إعادة الاعمار هي عملية سياسية بامتياز إذا لم تغير حماس في الأمر الواقع حتى نهاية هذا العام فانه حتى ال 600 طن من الاسمنت .نحن بحاجة لمؤتمرات صحفية من قبل السلطة كما حدث في المؤتمر الذي تحدث به حسين الشيخ حول اتفاقيات واضحة من المجتمع الدولي إن المعابر لو لم تستلمها السلطة والحاجز 44لم يلغ لا توجد إمكانية للحديث عن إعادة الاعمار .كل الشعارات التي تطلقها حماس حول المقاومة والنصر لا تساوي شيء أمام عدد أكياس الطحين التي تدخل غزة بناء على تقدير الاحتياجات الذي تضعه وحدة تنسيق المناطق التي يرأسها يؤاف مردخاي وكل شي مرتبط بالموافقة الإسرائيلية ومن هنا تأتي التعقيدات في موضوع إعادة الاعمار.

➢ المهندس على أبو شهلا:

قبل انعقاد المؤتمر في القاهرة بيوم واحد سمعنا تصريح للوكالة (نحن نستطيع بناء 14 ألف وحدة سكنية خلال عامين)بصراحة أنا ولؤي مستعدون للعمل 20 ألف وحدة خلال عامين وأنا ارفض أن تقوم الوكالة بتشغيل موظفيها في إعادة الاعمار لأنهم أصلا موظفين في الوكالة ويجب أن يكون هناك طاقم جديد من المهندسين العاطلين عن العمل .

وارفض أن يكون للمؤسسات الدولية الدور الأكبر في موضوع إعادة الاعمار لأنها تتقاضى نحو 2%بدل إشراف بما فيها الاونروا وال UNDPوكل المؤسسات الدولية لا تعمل مجانا هناك تفاوت في مساحات البيوت المهدمة واختلاف لا يمكن أن تستوي هذه الأمور كما لو كنا نعمل مشروع متماثل لأنه أسهل بكثير ونحن نرفض هذا الكلام رفضا قاطعا أن تضع الاونروا نفسها في مكان المنافس أمام القطاع الخاص ولو امتلكنا الإمكانيات لمحاربته لحاربناه لكن ليس لدينا الإمكانيات.

ثالثا: التوصيات

تمثل التوصيات التالية مقترحات وخلاصات النقاش الذي أعقب عرض أوراق العمل، وهي تتكامل نع تلك التوصيات التي قدمتها أوراق العمل في سياق استعراضها لموضوعاتها.

1. السعي لانجاز الشروط اللازمة لنجاح إعادة الاعمار، وخاصة إتمام عملية المصالحة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات المختلفة، وعلى راس هذه الشروط تمكين حكومة الوفاق من ممارسة صلاحياتها بالكامل داخل مؤسسات القطاع.

2. النظر في أهمية تشكيل هيئة مستقلة لإعادة اعمار غزة، بحيث تكون عملية اختيار المسئولين والعاملين في الهيئة من الفنيين المتخصصين المؤهلين في المجالات المختلفة، وخاصة من قطاع غزة، ويتم اختيارهم بالتوافق بعيدا عن المحاصصة والحزبية.

3. إعادة النظر في آلية الرقابة على إدخال مواد البناء التي أعدها الجانب الإسرائيلي بإشراف المنسق الخاص للأمم المتحدة والضغط لتوسيع آلية إدخال مواد البناء وصولا لرفع الحظر النهائي عنها لتلبي الاحتياجات الكبيرة المطلوبة من مواد البناء وغيرها لإعادة الاعمار. بما يعنيه ذلك من فتح كامل للمعابر الحدودية.

4. ربط جهود الإغاثة المقدمة من كافة الجهات للفئات المتضررة بخطة التنمية الشاملة وأهدافها. في اطار توفر رؤية تنموية وطنية تهدف إلى تعزيز إقامة الدولة الفلسطينية، وبدور واضح لجناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة.

5. وضع القوانين والقرارات اللازمة لضمان عدم منافسة الشركات العربية والأجنبية للشركات المحلية في القطاع والضفة الغربية ، مع إعطاء الأولوية للمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات في قطاع غزة للتخفيف من نسبة البطالة المرتفعة جدا (أكثر من 55%) .

6. تحديث المخطط الإقليمي لقطاع غزة، بحيث يشمل معالجة المناطق العشوائية والتعديات على الأملاك العامة، ومراعاة البعد الجمالي لعملية إعادة الاعمار، والالتزام بالمعايير الصحية والاقتصادية والبيئية الملائمة.

7. وضع الدراسات اللازمة لإمكانية تحويل قطاع غزة إلى منطقة تجارية متميزة كمرحلة أولى نحو تحويل القطاع إلى منطقة تجارة حرة تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتخدم كافة الدول في المنطقة مستقبلا من أجل تعويض الشعب الفلسطيني في غزة عن المعاناة الطويلة والمستمرة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 .

8. المطلوب وبشكل غير قابل للتأجيل أن يتم التعامل مع قضية إعادة الاعمار بمنهج جديد وحدوي، يمكن من خلاله وضع الخطة التنموية المقترحة أو ما في حكمها، موضع التنفيذ من أجل المصلحة العليا للوطن، والوصول إلى أكبر مستوى ممكن من الرفاهية للمواطنين.